



Responses and opinions on the forms of exaggeration and hyperbole in Arabic

Dr. Ali Sami Ameen

Institute of Fine Arts in Diwaniyha

aliisamii197652@gmail.com

Abstract

This is an old new topic, an old topic, because the scholars of the linguistic lesson turned to it from an early date. Many arab scholars and its ancient and modern scientists and researchers were interested in studying this subject. It is new considering the findings of these scientists and researchers, and their opinion, that could be the subject of new research, and the emergence of innovative ideas, and then I proceeded to write these pages to discuss a set of issues concerning the formulas of exaggeration in arabic language, and some of what was said about it. I found some of these are inaccurate, and there is a lot of arguments, and evidence to weaken, reject it, and correct the matter as much as possible, using the lexical connotation of formulas and materials, and sometimes making other statistics. While the study of the other section leads to the conclusion of set of opinions which in one way or another contributes to an understanding of how the exaggeration of formulas emerge, and related to this a ways of deriving these Formulas and evolution, as well as trying to solve some of the problems that relate to this formula or that. The research was divided on several topics, some of them devoted to the verb formulas that were said to indicate an exaggeration, and the other dealt with the issues related to the structures of exaggeration in the qualities, its connotation, its prevalence and its derivation.

keywords: Formulas, exaggeration, adjectives, Significance, Extension, Doubling.



ردود وآراء في صيغ التكثير والمبالغة في العربية

م.د. علي سامي أمين

معهد الفنون الجميلة/الديوانية

ملخص البحث:

هذا موضوع قديم جديد، هو موضوع قديم؛ لأنّ المشغلين بالدرس اللغوي التفتوا إليه منذ وقت مبكر، وخاض في بحثه الكثير من علماء العربية ودارسها القدماء والمحدثين، وهو جديد بالنظر إلى ما توصلت إليه جهود هؤلاء العلماء والدارسين من آراء، وما تمخضت عنه من نتائج يمكن أن تكون هي الأخرى مدار بحث جديد، ومثار أفكار طريفة، ومن ثمّ شرعت في كتابة هذه الصفحات لمناقشة مجموعة من القضايا والمسائل التي تخص صيغ التكثير والمبالغة في العربية، وبعضاً مما قيل فيها وطرح، فوجدت قسماً منها لا يقوم على أساس رصين، وقد توافرت أدلة وحجج عدّة لتضعيفها ورفضها وردّها، وتصويب الأمر قدر الإمكان، مستعيناً على ذلك أحياناً بالدلالة المعجمية للصيغ والمواد، وبإجراء بعض الإحصاءات أحياناً أخرى، على حين أفضت دراسة القسم الآخر، والإفادة منه إلى استنتاج مجموعة آراء تسهم بطريقة أو أخرى في فهم الكيفية التي تبرز من خلالها دلالة المبالغة في الصيغ، وترتبط بهذا طرق اشتقاق هذه الصيغ وتطورها، فضلاً عن محاولة حلّ بعض الإشكالات التي تتعلّق بهذه الصيغة أو تلك، فكان أن انقسم البحث على موضوعات عدّة خصّص عددٌ منها للصيغ الفعلية التي قيل أنّها تدلّ على التكثير كـ . . (فَعَلَّ)، و(أفَعَلَّ، وأفَعَالٌ)، وعالج الآخر القضايا المتعلقة بصيغ المبالغة في الصفات ودلالاتها وشيوعها واشتقاقها، ومن هذه الصيغ (فَعْلان) و(فَعِل)، و(فَعِيل)، و(فَعَال) وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الصيغ، المبالغة، الصفات، الدلالة، المد، التضعيف.

تمهيد:

تشيع في اللغة العربية أشدّ كالأشكال عدّة للتعبير عن التكثير والوفرة العددية أو الكمية بأسعمال صيغ مختلفة متنوّعة خاصّة بهذا الغرض. ومن أكثر هذه الأشكال شهرةً في الأسماء أوزان جموع التكسير التي اختصّت بصيغ تباين صيغ مفرداتها، فينشأ من هذا تقابل دلالي بين فكريتي المفرد والجمع، وهو في الغالب جمع عددي لأشياء محسوسة، ولكنه يستعمل أيضاً لجمع الكميات وتكثيرها، من مثل: (رَمَلٌ ورِمَالٌ، وماءٌ ومِيَاهٌ، ودمٌ ودمَاءٌ).

وربما جمعت بهذا الجمع أشياء مجردة غير محسوسة نحو: (عاطفة وعواطف، وشعور ومشاعر، وفكرة وأفكار .)

وتتحقق في الأفعال ما يقرب من فكرة الجمعية في الأس ماء ((بتغيير الصيغة للدلالة على مبالغة في الحدث كما في «كسر») التي لا تعيد مجرد الكسر فحسب، بل تعيد الكثرة والمبالغة في الحدث^(١)، فتكون نتيجة هذا الحدث المبالغ فيه في المفعول - لا شك - الكثرة التي يعبر عنها بالجمع ففي مثل (قطع) يقال: قطع من الحبل قطعة أو قطعاً، ولكن لا يقال: قطع من الحبل قطعة، بل قطعاً فحسب. والأمر نفسه ينطبق على (كسر): كسر كسرة وكسراً، وكسر كسراً لا غير. والحديث يجري هنا عن أفعال متعدية، وربما ورد (فعل) في أفعال لازمة يراد به التكرير كـ . . . (جول فلان، وطوف، وموتت الإبل). وثمة صيغة فعلية مزيدة أخرى ترد بهذا المعنى نفسه باتفاق وهي (افعول) نحو: (خشن واخشوشن)، و(أعشب واخشوشب) .

وقد يصاغ في المصدر أيضاً بناء يدل على المبالغة والتكرير بالمقارنة بالمصدر الأصلي ذي الدلالة البسيطة من مثل: (التهدار)، في مقابل (الهذر)، و(التلعاب) في مقابل (اللعب). وقد تحدث سيبويه (ت ١٨٠ هـ . . .) عن هذا البناء، وجعله من المصدر بمثابة (فعل) من (فعل)، قال: ((هذا باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر، كما أنك قلت في فعلت فعلت حين كثرت الفعل))^(٢) .

أما إذا انتقلنا إلى باب الصفات، فسنجد أن أبنية المبالغة والتكرير قد تطورت فيه على نحو لافت يربو بكثير على ما شهدناه في بابي الفعل والمصدر، إذ بلغت أعداد الصيغ التي تدل على المبالغة هنا العشرات^(٣)، فضلاً عن تعدد هذه الصيغ في المادة الواحدة في كثير من الأحيان حتى كأن هذه الصيغ في حالة توالد وتجدد مستمرين، مع ملاحظة تفاوت عدد هذه الصيغ من مادة معجمية إلى أخرى، فقد نجد في بعضها ثلاث صيغ مستعملة أو أربعاً أو خمساً . . . أو أكثر، ولا نكاد نعثر في مواد أخرى على صيغة للمبالغة، وإن كانت القواعد اللغوية تتيح اشتقاق بعض هذه الصيغ قياساً، إلا أنها غير متحققة في واقع الاستعمال اللغوي وهو ما سيكون مدار الدراسة في موضع لاحق من البحث .

صيغة (التفعال) المصدر الدال على التكرير:

من البين أن دلالة التكرير والمبالغة تبرز في صيغة ما إذا وجدت إلى جانبها في الاستعمال الصيغة الأضعف ذات الدلالة البسيطة مع تطابقهما في المعنى العام سواء كان ذلك في الفعل أم المصدر أم الصفة، كوجود (التفعال) بجانب (الفعل) في المصدر نحو: (التهدار)، و(الهذر)، فهما صيغتان متحدتان في المعنى العام بوصفهما مصدرين لفعل ثلاثي مجرد واحد، فتنشأ في ذهن حينئذ فكرة المبالغة، وهي دلالة ثانوية زائدة تميز إحدى الصيغتين من الأخرى وترتبط بالمزيدة منهما عادة .

ولو تأملنا كلام سيبويه عن هذا النوع من المصادر، إذ يقول: ((وليس شيء من هذا مصدر فعلت، ولكن لما أردت التكرير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعلت على فعلت))^(٤)، لوجدنا فيه شيئاً من التناقض إذا أخذنا

بالحسبان رأيَ البصريين الذي ينصُّ على أنَّ المصدر أصلُ المشتقات، فصيغة التَّكثِير (تَفَعَّلَ) قد اشتقت من مصدر الفعل الثلاثي الذي يمثِّل الأصل سواء كان (فَعَّلَ)، أم (فَعَّلَ)، أم (الفَعْلان) وهو - أي (تَفَعَّلَ) - غير مرتبط بالصيغة الفعلية التي تدلُّ على المبالغة وهي (فَعَّلَ)، ولا بأيِّ صيغة فعلية أخرى، وهذا يعني أنَّ (تَفَعَّلًا) مصدرٌ لم يُشتقَّ منه فعلٌ، ولا إشكال في هذا، غير أنَّ سيبويه قد عاد وربط اشتقاق (فَعَّلَ) بـ . (فَعَّلَ) لا بالمصدر وهو (التَّفَعُّيل)، أو (الفَعَال). ولا ريب في أنَّ هذا رأي صائبٌ يقدرُ بقاعدة (المصدر أصل المشتقات) التي أقرها البصريون وهو شيخهم.

صيغة فعل:

في باب الفعل نرى أنَّ المبالغة تقترن بصيغة (فَعَّلَ) في الأكثر عندما تُصاغ من أفعالٍ متعدية كما سلف، إذ يتساوى (فَعَّلَ)، و(فَعَّلَ) كـ . . (فَتَحَ) و(فَتَحَ) في كلِّ شيءٍ ومن المناسب حينئذٍ أن تقترن المبالغة بالصيغة المثقَّلة، أمَّا الأفعال اللازمة، فإنَّ تضعيف العين فيها ينصِّدُ غالباً إلى دلالة التعديّة، فيفترق الفعلان بهذا من ناحيتي التركيب والدلالة، فيُحجَّبُ معنى المبالغة، وذلك في مثل: (قَدَّ فلانٌ، وقَعَدْتُهُ)، و(فَرَحَ، وفرَحْتُهُ)، و(فَزَعَ، وفرَزَعْتُهُ)، وربَّما وافقَ (فَعَّلَ) اللازم (فَعَّلَ) وأجرِي مجراه في التركيب نحو: (طَافَ فلانٌ، وطَوَّفَ)، و(جَالَ، وجَوَّلَ)، فتعود دلالة المبالغة للظهور بين الصيغتين .

ويتأكد المبدأ المذكور آنفاً من أنَّ المبالغة تبرز وتتجلى في الصيغة المزيدة حين تجاورها في الالتماع. تعامل الصيغة الأبسط عند ملاحظة أنَّ (فَعَّلَ) الذي يفيد تعديّة (فَعَّلَ) قد تتلبسه دلالة المبالغة إذا شارك في التعديّة صيغة (أَفَعَّلَ) الصيغة الرئيسة لهذه الوظيفة، وذكر سيبويه من هذا: (أَغْلَقْتُ البابَ، وغَلَقْتُ الأبوابَ، وأَجَدْتُ، وجَوَدْتُ)، فـ . . (فَعَّلَ) فيهما تدلُّ على تكثير العمل، ثمَّ أضافَ قائلاً: ((وكان أبو عمرو أيضاً يفرق بين نَزَلَتْ وأَنْزَلَتْ))^(٥)، وهما بمعنى واحد عند سيبويه^(٦)، وشاهده على هذا قوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْزَلْ عَلَيْهِ آيَةً مِنْ رَبِّهِ قَلَّ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾^(٧)، ولم أجد في القرآن أو في قراءة من قراءاته (أَنْزَلَ) بل (نَزَلَ) فحسب . ب. وورد في بعض القراءات (يُنزِلُ) بدل (يُنزِلُ)، وهذا الوجه يؤيد ما ذهب إليه سيبويه أيضاً .

وتتبع أوجه استعمال صيغتي (فَعَّلَ)، و(أَفَعَّلَ) وتصريفاتهما من مادة (نزل) في القرآن الكريم يرجح اتفاقهما معنى في مواضع عدّة، غير أنَّ غاية ما أريد أن أصل إليه هنا أن مسار تطوُّر الصيغتين المشتركتين في المعنى يتجه نحو تخصص (فَعَّلَ) بدلالة التَّكثِير، وقد تجلَّى هذا بتفريق أبي عمرو بين الصيغتين في مادة (نزل) على الرغم من ورود كثير من النصوص التي تشير إلى اتفاقهما. ويمكن أن نلمس هذا الفرق اليوم بين الصيغتين في أفعالٍ أخرى من مثل: أَبَعَدَ وَبَعَدَ، وَالْهَى وَلَهَى، وَأَبْرَحَهُ ضَرْباً وَبَرَحَهُ ضَرْباً، وَأَطَالَ وَطَوَّلَ، وغيرها .

صيغتا (افعل - افعل):

تذكر أغلب الدراسات الصرفية الحديثة التي تناولت موضوع دلالة صيغ الفعل الثلاثي المزيد أن صيغتي (افعل، وافعل) تدلان على القوة والمبالغة في اللون أو العيب، ويظهر أن هذا الرأي قد عرف وشاع في هذه

الدراسات منذ وقت مبكر، إذ نجد جلّ من كتبوا عن هذا الموضوع أبان عصر النهضة في القرن التاسع عشر وقبله يأخذون به^(٨). وقد أقرّ الباحثون من بعدهم هذا الرأي من دون مراجعة أو اعتراض، فهذا الش. يخ أحمد الحملوي يقول: ((أفعل يأتي غالباً لمعنى واحد، وهو قوة اللون والعيب... كاحمرّ وأبيضّ واورّ واعمشّ))^(٩)، ويقول في موضع آخر: ((أفعال كاحمارّ واشهبّ: قويت حمرة وشهبتة))^(١٠)، ثمّ يقتفي أثره الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد فيقول: ((وأما «أفعل»... فإنما يجيء من الأفعال الدالة على الألوان والعيوب لغرض واحد وهو قصد المبالغة فيها وإظهار قوتها))^(١١). ويكاد د. كمال إبراهيم أن يكرر هذا الكلام لولا اختلاف يس. ير في الص. ياغة^(١٢). وقد ترسّخ هذا الرأي في الدرس الص. رفي الحديث وثبت حتى أص. بح أمرًا مسّ لما به ومفروغًا منه^(١٣).

ومن جانب آخر نجدهم ينصّون على أن (أفعالاً) أكثر مبالغة من (أفعل)^(١٤)، وكأنهم بهذا يربطون دلالة التكثر والمبالغة بالتضعيف والمدّ في الصيغتين، وليس بأيّ أمرٍ آخر سواهما، ولم يستندوا في ذلك إلى ما أقرّه القدماء بوصفهم الأقرب إلى الاستعمال اللغويّ الفصيح، والأكثر إحساساً بما كانت توحى به صيغ اللغة وأبنيتها. وقد تتبعت ما أوردته أبرز كتب النحو والص. رف القديمة لهاتين الص. يغتين من دلالة ابتداء من س. ببويه (ت ١٨٠ هـ . . .) وانتهاءً بحاشية الصبّان (ت ١٢٠٦)، فلم أجد من صرّح بدلالة (أفعل) أو (أفعال) على المبالغة والتكثر^(١٥) إلا بعض من عرفوا باتجاههم البلاغي كالسكاكي (ت ٦٢٦ هـ .)، والتفتازاني (ت ٧٩٣ هـ .).^(١٦) والرأي الراجح عند القدماء - وهو رأي الخليل (ت ١٧٥ هـ .) وسيبويه - أن (أفعل) منحدرٌ من (أفعال)^(١٧) وليس العكس. وقد أيدت نتائج الدرس الص. وتي الحديث هذا الرأي، وأرجعت س. بيه إلى كراهة المقطع (ص ح ح ص) في (أفعال)، فيتحوّل بتقصير المصوّت إلى (ص ح ص)^(١٨). ولو صحّ ما ذهبوا إليه هنا، فلا وجه للقول بأنّ (أفعال) أكثر مبالغة من (أفعل) الذي تبناه بعض المحدثين كما سلف؛ لأنّ مس. ار تطور الص. يغتين حينئذٍ يكون قد اتخذ اتجاهًا معاكسًا من (أفعل) إلى (أفعال) بقصد المبالغة وزيادة دلالة الحدث في الفعل .

ويبدو أنّ علماء العربية القدماء - ورائدهم في هذا س. ببويه - لم يعدوا (أفعالاً)، ثمّ (أفعل) من أبنية المبالغة؛ لأنهم لا يربطون اش. تقاقهما بالانتقال إليهما والعدول عن الفعل الثلاثي ذي الدلالة الأبس. ط بهدف المبالغة في الحدث، إنّ وجد هذا الفعل في الأصل. فلا ارتباط - إذا - بين شهبّ واشهبّ، أو بين عورّ واورّ، بل هما بناءان مرتبطان بص. يغة الوصف (أفعل) في الألوان والعيوب، وهذا المعنى جليّ في قول س. ببويه في (باب ما يُبنى على أفعل): ((واعلم أنّهم يبنون الفعل منه على أفعال، نحو اشهبّ وإدهام وإيدام. فهذا لا يكاد ينكسر في الألوان. وإن قلت فيها: فعل يفعل أو فعل يفعل. وقد يسّ تغنى بأفعال من فعل وفعل وذلك نحو ازراق، واخضار، واصفار، واحمار، واشرب، وأبيض، واسودّ وأبيضّ واخضرّ واحمرّ واصفرّ أكثر في كلامهم، لأنّه كثر فحذفوه والأصل ذلك))^(١٩). وقد ذهب بعض المحدثين إلى أنّ صيغة (أفعل) في وصف اللون أو العيب هي

أصل صيغة (أفعل) (٢٠). وهذا قريب مما ذكر سيبويه إلا أن مسار التطور عنده يتمثل بالآتي: (أفعل ← أفعال ← أفعل)، ونجد في هذا ما ينقض مقولة (المصدر أصل المشتقات) أيضاً .

ولو سلمنا بأن (أفعل) تطور ل . (أفعال) لسبب صوتي، فإن هذا يُفضي إلى تطابقهما من ناحية الدلالة، وهذا يتعارض مع ما أشار إليه بعض القدماء من شيوع استعمال (أفعل) في الألوان والعيوب الثابتة اللازمة، واستعمال (أفعال) في الحادث غير اللازم منها غالباً، وقد يحل أحدهما محل الآخر (٢١)، بيد أن ما يلفت انتباه المتأمل في هذا حقاً أن ثمة تناسباً ملموساً بين الصورة الصوتية الإيقاعية للمد في (أفعال) وما يشير إليه مضمونه من تحول وتدرج في بعض الاس تعملات، ومن ذلك قولهم: (أخذ يص فار مرة ويحمار أخرى)، إذ نقف هنا على لون من المحاكاة بين امتداد صوت اللين وتنامي شدة اللون تدريجياً وهو ما لا يمكن أن يؤديه وزن (أفعل) في هذه الجملة لو قلنا: (أخذ يصفر مرة، ويحمر أخرى) .

ونلفي هذا اللون من المحاكاة بين الأصوات وإيقاع الصيغة من جهة، وما يوحي به الفعل من دلالات ثانوية كالترج والعموم في وزن آخر يدل على المبالغة هو (أفوعل)، ك . . (عشوشب، واخشوشن، واحنودب) فتكرار عين الفعل وإيقاع الصيغة يحاكيان عموم الحدث وتدرجه وانتشاره، وليس فقط كثرته .

وفي ضد . و ما تقدم يمكن إجمال الأس . باب التي أدت بالمحدثين إلى القول بأن (أفعل)، و (أفعال) من أبنية المبالغة في الأفعال بالآتي:

١ - لم يبنوا رأيهم في الغالب على ما ذكره القدماء عن واقع اس تعامل هذين البنائين ودلالاتهما، فجل كتبهم التي تطرقت لهذا الموضوع تشير إلى أنهما بسيطاً الدلالة لا ينطويان على شيء من المبالغة والتكثير، فلا يدل (احمر) مثلاً في قولنا: (احمر وجه خالد خجلاً) إلا على أنه قد صار أحمر لا غير، وكذلك الحال لو قلنا: (اصفار الزرع) فلا يعني (اصفار) إلا أن لونه قد تحول أصفر فحسب .

٢ - قد يكون بعض الباحثين قد عول في إثبات معنى المبالغة لهذين البنائين على ما ذكره س . سيبويه متحدثاً عن الفعل (ابهار): ((ابهار الليل، إذا كثرت ظلمته، وابهار القمر، إذا كثرت ضوءه)) (٢٢)، إذ ربطوا الكثرة في قوله بوزن الفعل (أفعال)، والأقرب في رأيي أن يكون الفعل (ابهار) قد دل على الكثرة بمادته لا بوزنه، فهو مأخوذ من (البهرة): ((وبهرة كل شيء: وسطه)) (٢٣)، وإنما كثرت ظلمة الليل وضوء القمر لبلوغهما الوسط بمعنى الحد الأقصى والذروة. وفي مثل هذه الحالة لا يمكن أن ننسب المبالغة لوزن (أفعال) مثلما لا يمكن القول بأن (أفعل) في (أثرى) يدل على كثرة المال والمبالغة في الثراء، ثم إن سيبويه نفسه قد ذكر أن هذا الفعل لم يسر تعمل إلا بالزيادة على صيغة (أفعال) (٢٤) .

٣ - انطلاقاً من مقولة الزيادة في المبنى تؤدي إلى الزيادة في المعنى ربطوا المبالغة والتكثير بالتض عيف والمد كما سلف، وقاسوا ذلك على التحول من (فعل) إلى (فعل) بقصد المبالغة .

٤ - بناءً على ما سبق ذكره من أن المبالغة تتبادر إلى الذهن عند وجود الصيغة الأبسط إلى جانب الصيغة المزيدة بالتضعيف أو المد في الاستعمال، مع الاتفاق في المعنى العام صادف المحدثون في باب الألوان والعيوب ثلاث صيغ مستعملة بالمعنى نفسه في مثل: (شَهَبَ وَاشْتَهَبَ وَاشْتَهَابَ)، و(عَوَّرَ وَاعَوَّرَ وَاعَوَّرَ)، فخطر في بالهم أن متكلم اللغة قد عدل من الصيغة الأولى إلى الثانية فالثالثة لأجل المبالغة في معنى الفعل بخلاف ما ذهب إليه جمهور القدماء. وليعم ما ذهبوا إليه في دلالة (أفعل)، و(أفعال) على المبالغة انطلاقاً من فكرة (المجرد البس . يبط الدلالة، والمزيد المكثر المبالغ فيه) راح بعض المحدثين يشقون صيغاً بسطة في مواد لم ترد منها أصلاً من مثل: (حمر) (٢٥)، أو (حمر) (٢٦)، و(خض) (٢٧)، وربما حدث مثل هذا الأمر في مسار تطور اللغة العربية قديماً وهو ما يُعَلَّل قول سيويوه: ((وزعموا أن بعضهم يقول: سَوَدَّتْ عَيْنُهُ وَسُدَّتْهَا)) (٢٨) وقد ورد في نص آخر له ذكر أنفاً أن العرب يستغنون عن (فعل)، و(فعل) ب . (أفعال) في هذه الألوان وغيرها، ولا شك في أن الاستغناء يعني تساوي دلالة الصيغ المذكورة، وقد صرح بتساويها غير واحد من علماء العربية (٢٩) .

صيغ المبالغة في الصفات :

توجهت عناية علماء العربية القدماء في موضوع صيغ المبالغة بدرجة كبيرة إلى دراسة تلك الأبنية التي وجدوها عاملة في بعض النصوص اللغوية بوصفها محولة عن اسم الفاعل لغرض المبالغة والتكثير، وأشهر هذه الأبنية خمسة: (فَعْلٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعُولٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعَلٌ). وجلُّ الشواهد التي تتردد في كتبهم تتضمن صفات مبالغة لأفعال متعدية من وزني (فَعْلٌ)، و(فَعَلٌ) (٣٠)، وهما الوزنان اللذان يعبران عن الفعل الحقيقي الذي يتضد من الحركة والعمل والمجهود الجسمي والعقلي (٣١)، وهو حدث عابر يناسبه من صيغ الصفات من ناحية الحدوث وعدم الثبات اسمُ الفاعل الذي يمثل هنا الوصف الأبسط لصيغ المبالغة المحولة عنه، غير أن ما تشير إليه هذه الصيغ من تكرار الوصف أو ديمومته أو كثرته أو شدته يضد في عليها نوعاً من الثبات بخلاف اسم الفاعل، ولذلك فمن السهولة أن تكتفي هذه الصيغ بنفسها وتستغني عن المعمول نحو: (رَأَيْتُ رَجُلًا أَكُولًا، أَوْ ضَرُوبًا، أَوْ لِبَاسًا)؛ لأنها ستقول حينئذ بالكثرة أو الديمومة أو الشدة، أي كثير الأكل شراً، وكثير الضرب شديده، ودائم تكرار اللبس متأنقاً، ويصدق حصول هذا الأمر في اسم الفاعل لو قلنا: (رَأَيْتُ رَجُلًا أَكَلًا، أَوْ ضَارِبًا، أَوْ لَابِسًا)، إذ يبقى التركيب محتاجاً للمعمول، ويبقى السامع متطلعاً إليه .

ولو خرجنا من حدود التعدية التي انحصر عمل النحاة ضمنها في هذا الباب، إذ كان شغلهم الشاغل إثبات عمل بعض هذه الصيغ، لوجدنا المبالغة في الوصف تأتي في الأفعال اللازمة بكثرة أيضاً، ولا يختلف الأمر في صفات المبالغة التي تصاغ من (فَعْلٌ) اللازم ك . . (صبور، وسكيت، وقوام، وذليل، ورحال) عن ما شهدناه في (فَعْلٌ) المتعدي من ميل هذه الصفات إلى الثبات بالمقارنة مع اسم الفاعل، إلا أنها مس تغنية عن معمولها ابتداءً. أما في (فَعْلٌ، وَفَعْلٌ) اللازمان فيقتصر ورود اسم الفاعل منها على السماع في بعض المواد نحو: (لاعب - لعب، وجازع - جزع وجزوع، وفازع - فزع، وطاهر - طهور، ونابه - نبه)، فيكون هو الصيغة الأبسط .

لصِغِ المبالغة، وتحلُّ محلَّه الصِّفةُ المشبَّهةُ كثيراً في تلك المواد التي لا يردُّ فيها. وعلى الرَّغم من أن بعض الباحثين يرى مدَّ القياس لصياغته في جميع المواد^(٣٢)، إلا أن الاستعمال يأبى ذلك. ثمَّ إنَّ هذه الصِّفة قد تدلُّ على الحدوث في مثل: (سَكَرَ وسَكَرَان - سَكِير)، أو على الثَّبات نحو: (كريم - كرام)^(٣٣) بحسب دلالة الفعل الذي ترتبط به .

صيغة (فَعْلان):

ما تقدّم يمكن أن يكون حللاً ملائماً لعدد من الإشكالات التي نجدها في معالجة بعض الباحثين لموضوع صيغ المبالغة وعلاقته باسم الفاعل والصِّفة المشبَّهة، ومن ذلك أننا لا نلمس تحديداً بيناً لموقع بعض الصيغ ضمن هذه الأبواب، فاختلّفوا في صيغة (فَعْلان) مثلاً بين أن تكون اسم فاعل باعتبار حدوثها كـ . (غَضَبَان)^(٣٤)، أو أن تكون صفة مشبَّهة أخذاً بما ذهب إليه القدماء؛ لأنها وصف من فعلٍ لازم ليس على وزن (فَاعِل)^(٣٥)، على حين عدّها آخرون صيغة مبالغة^(٣٦). وأراني أميل إلى هذا الرأي الأخير إذا وُجِدَتْ إلى جانب صيغة (فَعْلان) صيغة أبسط منها مُستعملة في المادّة نفسها كاسم الفاعل، فـ . . (غَضَبَان، وضَمَان) أكثر مبالغة - لا ريب - من (غَاضِب، وضَمَامِي)، أو صفة مشبَّهة على وزن (فَعْل)، أو (أفَعْل) في أحيانٍ قليلة، ويتلخّص رأي القدماء في مثل هذا بدخول أحد الوزنين على الآخر في بعض المواد^(٣٧)، وهذا يشير إلى تساويهما من ناحية الدلالة في حال التداخل. وقد تطرّق د.فاضل السامرائي لهذا الموضوع وخالف القدماء، فالتمس فرقا بين البنائين في مثل: (عَطِشَ وعَطِشَان)، و(أَجْرَبَ وجَرَبَان) مستنداً في الغالب إلى الضابط المعنوي العام الذي يميّز هذه الأبنية في المواد التي تشيع فيها، ففي (عَطِشَان) من حرارة الباطن والامتلاء بالوصف ما ليس في (عَطِشَ)، وفي هذا الأخير من معنى الداء ما ليس في الأوّل^(٣٨). والرأي في هذا أن حرارة الباطن مسـ . توحاة من مدلول المادّة أكثر من الوزن فـ . . (عَطِشَ) أيضاً يتضمّن هذا المعنى، ولا نكاد نلمس فيه معنى الداء الذي أشار إليه د. السامرائي، أمّا قضية امتلاء (فَعْلان - عَطِشَان) بالوصف، فهي إن صحّت لكان من الأجدى أن يُعالج هذا الوزن في هذه الحالة ضمن صيغ المبالغة لا الصِّفة المشبَّهة؛ لأنه يُفضي إلى أن يكون (عَطِشَان) صيغة مبالغة من الوصف البسيط (عَطِشَ)، والمبالغة متأتية من تجاور البنائين في الاسـ . تعامل مع تساو المعنى العام كما ذكر آنفاً في موضع الأفعال، والمدّ في (فَعْلان) بالمقارنة بـ . . (فَعْل) يشجّع على الإحياء بالتكثير. ويعضد هذا الرأي أكثر أننا لا نحسُّ بهذه المبالغة والامتلاء بالوصف في (عَطِشَان) عندما يسـ . تعمل في لهجاتنا الدارجة، بل حتى في العربية الفصحى الشائعة اليوم، وما هذا بحسب ما أرى إلا لأن الوصف الأبسط (عَطِشَ) قد تلاشى من الاسـ . تعامل، وأضحى (عَطِشَان) وصفاً معتاداً، قد ضـ . عفت قدرته البيانية، ولذلك لو أُريدت المبالغة فيه جيء بقيد يدلُّ على التكثير والشدة، كأن يُقال: (هو عَطِشَان جداً، أو بشدّة) .

وقد ركن د. فاضل السامرائي في (أَجْرَبَ وجَرَبَان) إلى افتراض لا دليل عليه، واحتجَّ به على اللغويين القدماء، قال: ((فإنَّ جَرَبَان ليس بمعنى أَجْرَب - كما ذكر سيبويه - إنَّ جَرَبَان وصفٌ عارضٌ كما تقول: حصل

له الجرب ونحوه عَطَشَان وَجَوَعَان، أو كما يتحدّث الناس اليوم فيقولون هو كَبْرَان أو ضِعْفَان. وأما أَجْرَبُ فهو (على الثبوت) ((^{٣٩}))، وَمَنْ احتجَّ عليهم - لا شك - أعلم بالاسم تعامل اللغوي القديم وأقرب إليه، وهم ش هودوا أبان تدوين اللغة أن (فَعْلَان) في هذه المادة وفي (أَهِيم - هَيْمَان) يطابق (أَفْعَل)، لا كما زعم د.فاضل، ولا يصحُّ قياس (جَرَبَان، وَهَيْمَان) على (عَطَشَان، وَجَوَعَان)؛ لأنَّ (فَعْلَان) قد اكتسبَ دلالة الحدوث من شيوعه في أفعال عارضة طارئة في أصل مادتها كالجوع، والعطش، والغضب، والحزن، والفرح، فإذا دخل هذا البناء في مواد تتميز بطول مدة دوام الفعل أو الاتصاف به، فإنه لا يلزم حالته الأولى، بل يأخذُ قدرًا من الثبات بحسب المادة التي يأتي منها، وإذا كان د. السامرائي قد استدلل بحديث الناس اليوم - وهو يقصد متكلمي اللهجة العراقية - وقولهم: هو سَمَان أو كَبْرَان، فلا دليل فيه على ما أراد؛ لأنَّ ما ذكره اسم تعامل مُسَدِّتٌ تحدث في هذه اللهجة، وهم يريدون قد صارَ سَمِينًا وكبيرًا على خلاف عهدي به، ولا يجوز أن تُحمَل صيغة (فَعْلَان) عليه في مثل: (جَرَبَان، وَهَيْمَان) في العربية الفصيحة، ثم إننا نجد أصحاب اللهجة المصرية يستعملون (جَرَبَان) اسم تعامل (أَجْرَب) عندنا وليس بالمعنى الذي أشار إليه د. فاضل، فيقولون: (يا جَرَبَان) فلنلمس - نحن العراقيين - أنها أكثر مبالغة وتأثيرًا من (أَجْرَب)، ومثله (فَهْمَان) في اللهجة السورية .

صيغتا (فعل)، و(فعل):

وفي هاتين الصيغتين أيضًا نرى اختلافًا واضطرابًا بينين في المعالجة، إذ لا نجد ضابطًا واضحًا يدخل ما يردُ منهما من أمثلة في حيز المبالغة؛ أو يبقيه ضمن دائرة الوصف البسيط الذي يتمثل بالصفة المشبهة واسم الفاعل، ومن ثم أُدرجت بعض الصفات من هذين الوزنين في باب المبالغة تارة، وفي باب الصفة المشبهة تارة أخرى^(٤٠). وبعبارة أخرى ما الذي يجعلنا نعدّ (حَذَر، وَوَرَع، وَعَلِيم، وَقَدِير) صفات مبالغة، على حين ننظر إلى (فَرِح، وَبَطِر، وَشَرِيف، وَكَرِيم) بوصفها صفات بسيطة معتادة؟ وقد ذهب بعض الباحثين في الإجابة عن مثل هذا التساؤل إلى أن ((صيغ المبالغة لا تكون إلا من الفعل المتعدّي الثلاثي ... وأن بعض الصفات التي على وزن فَعِيل مثل: كَرِيم وبَخِيل وبعضها الآخر التي على وزن فَعْل مثل: لَبِق وفَطِن ليست للمبالغة، وإنما هي من قبيل الصفة المشبهة لأن فعلها لازم))^(٤١).

ويبدو أن هذا الرأي متأثرٌ بمعالجة القدماء لموضوع صيغ المبالغة، وقصرهم إياه في اتجاه واحد يتمثل بعمل بعض أبنيتهم عمل اسم الفاعل المتعدّي إلى معمول كما سلف، وإلا فنظرة يسيرة في الأمثلة التي ذكرنا أنها صفات مبالغة تُظهر أن صيغ المبالغة تكون من الأفعال اللازمة كما تكون من الأفعال المتعدّية ك... (وَرَع وَقَدِير) المذكورين أعلاه، ومن ذلك: (رَجُلٌ جَازِعٌ وَجَزَعٌ وَجَزُوعٌ)، و(فَازِعٌ، وَفَزَعٌ، وَفَزَاعَةٌ)، و(رَجُلٌ هَالِعٌ وَهَلَعٌ، وَهَلُوعٌ)، و(رَجُلٌ عَانِدٌ وَعَنِيدٌ وَعَنُودٌ)، و(وَغَاضِبٌ، وَغَضِبٌ، وَغَضُوبٌ)، أليست هذه الأمثلة والكثير غيرها وقد تدرج فيها الوصف من البسيط فالأكثر مبالغة، قد جاءت من أفعال لازمة؟! ولا يُنكر أن (كَرِيم، وَبَخِيل، وَلَبِق) صفات مشبهة ليس لها قوة المبالغة، لكن هذا لا يعني أن أفعال هذه الصفات اللازمة لا يكون لها صيغ مبالغة

على الإطلاق، بل ما يعنيه أن هذه الصفات المذكورة قد أخذت محلّ الدرجة الأبسط من الوصف في هذه الأفعال، وتليها درجات أعلى في المبالغة نحو: (كَرِيم، وَكَرِيمَةٌ، وَكَرَامٌ، وَكَرَامَةٌ، وَكَرَامَةٌ) (٤٢)، و(بَخِيل، وَبَخَلٌ، وَبَخَالٌ) (٤٣)، و(لَبِقٌ، وَلَبِيقٌ) (٤٤).

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن دراسة اللغة تفرض واقعاً يجب التسليم به وهو أن القواعد اللغوية من الصعب أن تطرد أطراداً تاماً، فاللغة كائنٌ حيٌّ يتطور وينمو باس. تمرار، ولذلك فليس من الغريب أن نلقي ما يعترض أطراد فكرة الإيحاء بالمبالغة عند الانتقال من صيغة بسيطة إلى أخرى تتضمن زيادة تناسب دلالة التكرار، ومن ذلك.

١ - ضعف القدرة البيانية للصفة: وقد تحدّث الأب هنري فلش عن هذا الموضوع قائلاً: ((وقد صارت (فَعِيلٌ) في الواقع صيغة بسيطة معتادة لاشتقاق الصفة)) (٤٥). وحقيقة هذا الأمر أن (فَعِيلٌ) غالباً ما تأخذ موقع الصفة الأبسط في الأصل من غير أن تكون محوّلة من صيغة أضعف منها للمبالغة فالوصف من (فَعُلٌ) - وهو لازم دائماً - يكون كثيراً على وزن (فَعِيلٌ) ابتداءً كـ . . (شَرُفٌ فَهُوَ شَرِيفٌ)، و(كَرَمٌ فَهُوَ كَرِيمٌ)، و(لَطْفٌ فَهُوَ لَطِيفٌ) وفي مثل هذا لا يمكن القول: إن الصيغة قد فقدت قوتها التعبيرية، وهي لم تفقد هذه القوة فعلاً عند وجود الصيغة الأضعف إلى جانبها في مثل: (س. ماع - س. ميع)، و(حافظ - حفيظ)، و(عالم - عليم)، ولذلك لا تصح مقارنة (فَعِيلٌ) بـ . (فَعُولٌ)؛ لأن (فَعُولٌ) يندر أن يرد صفة مشبّهة، وهو في باب الصفات صيغة مبالغة في الأعم الأغلب، ولكننا مع هذا لا ننكر أن بعض الصفات المبالغ فيها في أوزان مختلفة - وليس الأمر مقتصرًا على (فَعِيلٌ) - يمكن أن تفقد قدرتها البيانية، ويحدث هذا عندما تألف الصفة وتحتل مكان الوصف الأضعف، فيختفي هذا الأخير من الاس. تعامل، أو يكاد، ومن ذلك ما نراه اليوم من أوصاف كـ . . . (كذّاب) على وزن (فَعَالٌ) فلا أحد اليوم يسدّ تعمل (كاذب) لذلك أصد بح (كذّاب) وصفاً معتاداً مألوفاً، ومثله (غدار)، و(خداع)، وكذلك (حزّين)، و(رشيد) بالمقارنة مع (حزّين)، و(راشد) اللذين لا يكاد يستعملان، و(عطشان)، و(فرحان) بالمقارنة مع (عطش)، و(فرح).

٢ - قد يستمد الوصف طاقته البيانية وقدرته على التأثير من مادته التي تحلّ في درجة عالية ضمن سلّم مفردات لها دلالات متقاربة ومتدرّجة، ومن ذلك على سبيل المثال: (بَطْرٌ، وَمَرِحٌ، وَأَشْرٌ)، إذ يشير معنى الأصل اللغوي لهذه الصفات إلى ((شدة الفرح والنشاط حتى يجاوز قدره)) (٤٦)، وعلى هذا النحو تدلّ مادة الصفات: (فَزَعٌ، وَفَرِقٌ) (٤٧)، و(نَهْمٌ، وَشَدْرُهُ) (٤٨)، و(هَلَعٌ) (٤٩)، و(هَرَمٌ) (٥٠)، و(دَمِيمٌ، وَشَدَّ نَبِيْعٌ، وَفَطِيْعٌ) (٥١)، و(خَسِيْسٌ، وَرَذِيْلٌ) (٥٢)، و(شَدَّ حِيْحٌ) (٥٣) على درجة عالية من الوصف. ف ضد. من الحقول المعنوية التي ترد فيها، وهي الخوف والتوجس، والشهوة للطعام والحرص عليه، والجزع والحرص، وكبر السن، والقبح وسوء الخلق والدناءة، والبخل، بالترتيب، فقوة المعنى الذي تحمله هذه الأوصاف وما تمتلكه من تأثير قد يكسر ان فكرة التحول من صيغة إلى أخرى لإظهار دلالة المبالغة، ويضحي الوصف مبالغاً فيه ابتداءً حتى إذا كانت صيغته تقع في موقع الصفة الأضعف.

في دلالة أبنية المبالغة (فَعَالٌ ، مَفْعَالٌ ، فَعُولٌ):

جهد بعض دارسي صيغ المبالغة من القدماء والمحدثين في التمييز بين أوزانها من ناحية الدلالة، وتخصيص تلك المشهورة منها كـ . . (فَعَالٌ، ومَفْعَالٌ، وفَعُولٌ) بدلالة محددة لا تحيد عنها، فقالوا: إنَّ (فَعَالٌ) يدلُّ على تكرار الفعل، وفعله وقتاً بعد وقتاً^(٥٤). ولا يُنكر أنَّ هذه الدلالة تقترب (فَعَالٌ) كثيراً، ولكنها ليست الدلالة الوحيدة له، ولا يجب أن نجعلها لصيقة بالبنية فحسب، وننحي تأثير مضمون مادة الأصل تماماً في تحديد هذه الدلالة وتكييفها، ولذا نرى دلالة التكرار تستبين وتتضح في صيغة (فَعَالٌ) إذا كانت مرتبطة اشتقاقاً بفعل حقيقي يتضمن معنى الحدث العملي بعيداً عن السجاياء والصفات من مثل: (قَتَلَ فهو قتالٌ)، و(وَكَسَرَ فهو كسارٌ)، و(ضَرَبَ فهو ضرابٌ)؛ لأن اقتران الصفة بالموصوف على نحو التكرار يقتضي تكرار الحدث في مثل هذه الأفعال، ولكن مع هذا قد يتجه مفهوم المبالغة هنا إلى شدة الحدث، وقوته لا إلى وفرة حصده، ومما ذكره أصحاب المعاجم من ذلك: (رَجُلٌ دَفَّاعٌ): شديد الدفع^(٥٥)، و(رَجُلٌ صَرَّاعٌ): شديد الصرع^(٥٦)، و(رَمَحٌ خَطَّارٌ): شديد الاهتزاز^(٥٧)، و(بَعِيرٌ رَجَّاسٌ): شديد الهذر^(٥٨)، ثم إن معنى المادة قد ينحو بهذه الشدة إلى بعد دلالي آخر هو السرعة، ومن ذلك: (رَجُلٌ سَرَّاطٌ): سريع الأكل^(٥٩)، و(فَرَسٌ نَقَّالٌ): سريع نقل القوائم^(٦٠)، وينطبق هذا أيضاً على قولنا: (رَجُلٌ عَدَّاءٌ) .

وكلما ابتعدنا عن حيز الفعل الحقيقي الذي يتضمّن المجهود والحركة، أخذ الوصف يدخل في باب السجاياء والخصال الملازمة، ولا نكاد نلمح تكرار الحدث عند المبالغة، نحو: (غَدَّارٌ، وخَلَّابٌ، وهَيَّابٌ، وِعَلَّامٌ، وكَذَّابٌ، ونَمَّامٌ، وبِخَالٌ) وغيرها .

وذكروا أنَّ (مَفْعَالٌ) يكون لمن اعتاد الفعل، أو لمن دام منه الشيء^(٦١). وهم - لاريب - على صواب في هذا، إذ يغلب أن يأتي هذا الوزن من مواد يصلح أن تكون عادات أو حالات وسجاياء يتصف بها الإنسان وغيره من مثل: (الضَّحِكُ مِضْحَاكٌ)، والغيرة (مِغْيَارٌ)، والهذر (مِهْذَارٌ)، والمرح (مِمْرَاحٌ)، والعسر، والإلحاح (مِلْطَاطٌ)، و(مِلْحَاحٌ)، وروح التعاون (مِعْوَانٌ) وهكذا نرى أنَّ (مِقْطَاعٌ) قد جاء لمبالغة من اعتاد قطع رحمه، وليس في القطع المادي المعهود .

وإذا جاء هذا الوزن للمبالغة من فعلٍ عملي حركي، فإنَّ الذهن قد ينصرف إلى سجية مرتبطة بهذا الفعل بوصفه كناية عنها وهو ما نلمسه في مثل: (مِطْعَامٌ) الذي ينتقل فيه الذهن من تصور كثرة الإطعام إلى إسباغ عادة الكرم والسخاء والنجدة على الموصوف، وكذلك (مِطْعَانٌ) يوحي بجلادة الموصوف وشجاعته وملازمته لسوح الوغى أكثر من إشارته إلى المبالغة في المعنى الحرفي للوصف. وربما ورد مثل هذا في (فَعَالٌ) أيضاً كـ (كِرَّارٌ) أي: شجاعٌ مقدامٌ، و(فَرَّارٌ): جبانٌ خوارٌ .

وقد يُفسد ر أص حاب المعاجم المبالغة في (مِفْعَال) بالكثرة ك . . . (مِطْرَاب): كثير الطَّرب^(٦٢)، أو الشدة
ك .. (مِحْزَان): شديد الحزن^(٦٣)، أو السرعة ك .. (المِلْوَاه من الدَّوَاب) وهو السَّريع العَطَش^(٦٤)، أو الحسن والإجادة
نحو: (رجل معوان): حسن المعونة^(٦٥)، إلا أن هذا لا يمنع كونها عادة ملازمة .

أما (فَعُول)، فأوردوا في دلالاته الخاصَّة على المبالغة ثلاثة آراء، مفاد الأول أن هذا الوزن يكون لمن دام
منه الفعل^(٦٦). فإذا كان المراد بالدوام هنا اس . تمرار الفعل، فإن من الأفعال ما لا يكون اس . تمراره إلا بالتكرار
ك .. (ضُرُوب، ولَهوم)، وبهذا فقد طابق ما ذكره من معنى خاص ل . . (فَعَال)، ثم إن ديمومة الوصف وعدمها
مسألة يحكمها السياق، فإن كانت صيغة المبالغة محوَّلة عن اسم الفاعل، وجاءت في سياق يدلُّ على الحدوث،
فأنى يمكن القول: إنها تأتي لمن دام منه الفعل، نحو قولنا: (رأيتُ محمدًا اليوم شغوفًا بتحصيل الدرس، صبورًا
على ما يكابده من ألم المرض)، وشغوف وصبور هنا صفات مبالغ فيهما، ولكنهما ليسا بدائمين للموصوف في
كلِّ الأحوال والأوقات. وإن كانت صيغة المبالغة محوَّلة عن الصفة المشبَّهة، فلا ريب في أن الثبات والديمومة
محكومٌ بها للوصف الأول قبل التحوُّل إلى الثاني، ولو تأملنا قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ
يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. شَآكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى سِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٦٧)، وقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ
وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا يَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلاً. ذُرِّيَّةً مِّن حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾^(٦٨)،
لوجدنا أن (شَاكِرًا)، و(شَكُورًا) في الآيتين يدلَّان على دوام الوصف .

ومفاد الرأي الثاني أن (فَعُول) يدلُّ على من كثر منه الفعل^(٦٩)، والكثرة لا تعدو أن تكون تعبيراً آخر عن
المعنى العام للمبالغة، ولا تتمثل بعداً خاصاً لهذا المعنى يمكن أن يميِّز هذه الصيغة عن غيرها من صيغ المبالغة
الأخرى، فالتكرار والشدة والسرعة ودوام الوصف كلها يمكن أن تتضوي ضمن مفهوم الكثرة .

وانطلاقاً من علاقة الموصوف بالصفة جاء الرأي الثالث، فنصَّ على أن هذا الموصوف ((إذا كان قوياً على
الفعل قيل: (فَعُول) مثل (صَبُور) و (شَكُور))^(٧٠). ولا شك في أن هذا الرأي إن صدق في المثالين المذكورين،
فإنه لا يصدق في أمثلة أخرى كثيرة، وذلك عندما يكون الوصف قد تلبَّس بصداحه تلبَّساً، واعتراه بعيداً عن
اختياره وإرادته حتى لنحس في بعض الحالات أنه قد ابتلي بهذه الصفة أو تلك فلا يسد تطيع منها فكاكاً، فصدلاً
على أن يقوى عليها، ويقبلُ ساعياً إليها، ومن أمثلة هذا: (فَرُور، وش . رُوب، وطُرُوب، وغَض . وب، وهَيُوب،
ومَرُوح، وقَدُور، وشَرُود، ونُؤُوم، وجَهُوم، وهُلُوع) .

وأخيراً فإن مطالعة يسيرة في المعجم تبين أن (فَعُول) يختلف معنى المبالغة فيه بحسب المادة التي يردُّ منها،
فتارة يدلُّ على كثرة حص . ول الفعل بمعنى الاس . تمرار والمطاولة، فيقال: (فُلانٌ جَزُوعٌ): ((إذا كثر منه
الجَزَع))^(٧١)، أو بمعنى التكرار نحو: (رَجُلٌ خَدُوعٌ): كثير الخداع^(٧٢)، وتارة أخرى يشير إلى شدة فعل الموصوف
وبلوغه مستوى عالٍ، ومن ذلك: (رَجُلٌ ضَرُوبٌ): شديد الضرب^(٧٣)، و(شَرُوبٌ): شديد الشرب^(٧٤)، وثالثة يكون

قصد المبالغة في (فَعُول) متَّجهاً إلى سرعة الحَدَث نحو: (رَجُلٌ غَضُوبٌ): يَغْضَبُ سَريعاً^(٧٥)، ورابعة يهدف إلى بيان جودته وحسنه، فقالوا: ((رَجُلٌ بَيوعٌ: جَيِّدُ البِيعِ))^(٧٦).

صيغ المبالغة، وما يكشفه التصنيف المعجمي:

من الواضح أن المنهج العام الذي درجت عليه أغلب الدراسات القديمة والحديثة عند بحث موضوع المبالغة في الصِّفة، ومعالجة قضاياها ومسائله قد توجه إلى دراسة كل صيغة من صيغ المبالغة منفردة على حدة، وتبيين خصائصها ودلالاتها من خلال مجموعة من المواد والشواهد التي ترد فيها، بيد أن هذا اللون من المعالجة لا يظهر لنا صورة واضحة من تعامل هذه الصيغ على نحو متكامل. وقد يتيح لنا تتبع ما أورده المعجم من هذه الصيغ موزعة على المواد اللغوية الاطلاع على جوانب لا يتيسر للبحث على وفق المنهج التقليدي المذكور آنفاً إظهارها، والوقوف عندها.

وأول ما لفت انتباهي من ذلك أن الميل نحو تعدد صيغ المبالغة في أصل لغوي معين، والرغبة في توليد أبنية جديدة لها وقع وتأثير أكبر من تلك التي سبقتها في الالاس تعاملاً، يتضامعان في المواد التي لها معانٍ غير مستحسنة، أو نيمية، أو مثيرة للالاس تغراب والتندر من مثل: صفة الجزع فيقال: (رَجُلٌ جَارِعٌ، وَجَزِعٌ، وَجَزُوعٌ، وَجَزُوعٌ، وَهَلُوعٌ، وَهَلُوعَةٌ)^(٧٧)، فإذا كان كثير الجزع حريصاً. قالوا: (رَجُلٌ هَالِعٌ، وَهَلَعٌ، وَهَلُوعٌ، وَهَلُوعَةٌ، وَهَلُوعَةٌ، وَهَلُوعَةٌ)^(٧٨)، ومثل صفة الغضب: (غَاضِبٌ، وَغَضِبٌ، وَغَضَبَانٌ، وَغَضُوبٌ، وَغَضِبٌ، وَغَضِبَةٌ، وَغَضِبَةٌ)^(٧٩)، وصفة الخداع: (خَادِعٌ، وَخَدِعٌ، وَخَدَاعٌ، وَخَدُوعٌ، وَخُدَعَةٌ، وَخُدَيْعٌ)^(٨٠)، وصفة الدعابة: (دَاعِبٌ، وَدَعِبٌ، وَدَعَابٌ، وَدَعَابَةٌ، وَدُعْبٌ)^(٨١) وغير ذلك من الصفات التي يضيق المقام عن ذكر المزيد منها، غير أن أكثر ما ذكره معجم لسان العرب من هذه الصيغ في مادة (كذب) فبلغت ثلاث عشرة صيغة سوى صيغة اسم الفاعل، وهي: (كَاذِبٌ، وَكَذَابٌ، وَتَكَذَابٌ، وَكَذُوبٌ، وَكَذُوبَةٌ، وَكُذْبَةٌ، وَكُذْبَانٌ، وَكَيْذِبَانٌ، وَمَكْذِبَانٌ، وَمَكْذِبَانَةٌ، وَكُذِّبٌ، وَكُذِّبَانٌ، وَكُذِّبٌ)^(٨٢).

ويبدو أن السبب الرئيس الذي يقف وراء هذه الظاهرة ذو أبعاد اجتماعية نفسية، ويتمثل في النزعة السلبية التي تتملك الإحساس الجمعي لمتكلمي اللغة تجاه هذه الصفات، فتدفعه نحو الإمعان في الالاس تتكار والتشنيع والتحقيق لمن يتصف بها، وقد يختلط بهذا لون من الالاس تهزاء والسخرية، أو التهكم والفكاهة، ولا ريب في أن تنوع استعمال الأبنية وتجديدها هو أحد الوسائل التي يتوصل بها إلى الهدف المذكور، فتكونت هذه المجموعة من الصيغ التي قد تمثل مراحل زمنية متتابعة متلاحقة شهدت كل مرحلة ظهور صيغة جديدة لها وقع وتأثير قويان، ثم لم تلبث أن تتبدل بكثرة الاستعمال وبلي الدلالة، فصارت صيغة بسيطة مألوفة، وسرعان ما استبزغ بأثرها صيغة أخرى أقوى بياناً وأشد لتلبي حاجة متكلمي اللغة، وتشبع رغبتهم في تعظيم الأمر وتهويله.

وضمن ما يعنيه ما تقدم أن مدوني اللغة ربما أدخلوا فيما جمعه منها تلك الصفات التي غادرها الاستعمال، أو كاد بوصفها نعوت مبالغة، وربما فانتهم صفات أخرى كانت مستعملة وفقدت فلم يجدوها ضمن ما وصلهم من

متن اللغة، غير أن فكرة التتابع الزمني في توالد الصيغ لا ينبغي أن يكون عددٌ غير قليل منها قد جاء من استقراء اللغة، وتحصد . يل مفرداتها من مادة تنتمي إلى بيئات لهجية مختلفة، ولم يعد بالإمكان التمييز بينها، فأغفل هذا الأمر في الغالب .

وثمة سبب آخر يمكن أن نعزو إليه وجود عدد آخر من هذه الصيغ، وهو التطور الص وتي الذي يحدث نتيجة تأثير بعض الأصوات في بعضها الآخر على وفق ما تقتضيه قوانين المماثلة والمخالفة والسهولة واليسير والقلب المكاني، أو نتيجة ما تقرره قواعد النظام المقطعي والنبر والإبدال وغيرها. وقد أغنتنا كثرة الدراسات في هذا الموضوع عن الخوض في تفصيلاته، وتكفي الإشارة هنا إلى أن التغيير الذي تحدثه عوامل التطور الصوتي لا يُنتج صيغاً جديدة للمبالغة؛ لأنه لا يؤثر على المضامون والدلالة، ولذلك س تُس تبعد الصيغ التي نتجت بهذه الطريقة عند الحديث عن اشتقاق أبنية المبالغة وتطورها .

ولكي يكون البحث أكثر موضوعية في بيان خصائص هذه الأبنية من ناحية الش يوع والاطراد والاش تقاق حاولت أن أدرسها ضمن عينة عشوائية من المواد التي تكثر فيها، مما أورده معجم لسان العرب، وقد قسمت هذه المواد بحسب صيغ أفعالها الماضية، وتعدية هذه الأفعال أو لزومها فكانت الحصيعة خمسة أبواب: (فعل متعد، وفعل لازم، وفعل متعد، وفعل لازم، وفعل وهو لازم دائماً). ومن المعلوم أن هذا الترتيب مرتبط بالعموم بدلالة هذه الأفعال فهي تتسلسل ضمنه من الأفعال الأكثر حركية ابتداءً، فأفعال الحالات انتهاءً بأفعال الصفات الثابتة، وقد أفضت هذه الدراسة إلى:

أولاً: إن ص . يغة (فعل) التي أقر مجمع اللغة العربية في القاهرة قياس .ها في الأفعال المتعدية واللازمة^(٨٣) إنما تطرد بكثرة في الأفعال التي تدل على النش .اط الحركي والعقلي من وزن (فعل) المتعدي بنسبة: (١٩/١٣ = ٦٨٪)، ف . . (فعل) اللازم بنسبة: ١٧/١١ = ٦٥٪، وأقل من ذلك في (فعل) المتعدي بنسبة: (٦/٣ = ٥٠٪) ثم يكاد ينحسر عند الاتجاه أكثر نحو أفعال الصفات في وزن (فعل) اللازم إذ تنخفض النسبة إلى: (٢٧/٣ = ١١٪)، حتى إذا وص .لنا إلى وزن (فعل) اختفى (فعل) تماماً: (٨/٠ = ٠٪). ولا بد من التنويه هنا بأنني لا أدعي الشمول في هذا الإحصاء، بل هو يمثل مؤشراً عاماً على مقدار ش يوع (فعل) في الأوزان الفعلية، وما تحمله موادها من دلالة، ثم إن معجم لسان العرب ومصادره قد تغفل ذكر هذه الصيغة في بعض الأصول، وقد يكون ذلك لشهرتها فيها كما هو الحال في مادة (ضرب)، و(طعن)، و(كتم) وجميعها من وزن (فعل) المتعدي، وأن هذا إن حص .ل في الأوزان الأخرى س . يكون له تأثير طفيف لا يؤثر على النتيجة النهائية، وهذه النتيجة تفض .ي بالمحصلة إلى أن الاعتماد على مجيء (فعل) في عدد من الأفعال اللازمة لتقرير قياسه فيها غير دقيق، فليست هذه الأفعال على حد سواء من ناحية المعنى والدلالة، ولذلك لا يصح قياس مثل: (حزن، وكرم) على مثل: (كذب أو فر) بجامع اللزوم فحس .ب، فيقال: (حزان، وكرام)، كما قيل: (كذاب، وفرار)، وليس أدل على هذا من أننا عندما نسمع (حزان، وكرام) نتصور أنهما مرتبطان ب . . (أحزن، وأكرم)، أو (حزن، وكرم)، فينصرف الذهن

مباشرة إلى التعديّة بعيداً عن (حزَنَ، وكرَمَ). ومن البين بعد هذا أن (فَعَلَ) لا يطرد في أفعال الحالات والسجّيا والصفات الثابتة من بابي (فَعَلَ، وَقَعَلَ) اللّازمين .

ثانياً: تشيع صيغة (فَعُول) صفة للفاعل في الأوزان الأربعة الأولى بنسب متقاربة: (٦٨٪، ٥٩٪، ٦٦٪، ٤٨٪)، وتنخفض النسبة في الوزن الخامس إلى (٢٥٪)، وفي كل المواد التي ترد فيها هذه الصيغة يرافقها وصف أبسط منها، وهو في الغالب اسم الفاعل أو صفة مشبهة بصيغة (فَعَلَ)، وهذا يؤكد أنها يندر أن تكون صفة مشبهة، ولذلك لم يذكرها أغلب الباحثين ضمن أوزان الصفة المشبهة^(٨٤)، بخلاف ما يوحي به قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي نصّ على قياس صوغ (فَعُول) للصفة المشبهة، أو المبالغة^(٨٥). والحق أنه يكاد يكون وزن مبالغة دائماً، لولا بعض الأمثلة القليلة التي يوردونها لكونه صفة مشبهة كـ (حَجُول، وغيور)، ويبدو أنهما في الأصل صيغتا مبالغة، إلا أن كثرة الاستعمال قد أضعت ما لهما من تأثير وقوة بيانية، فصارا وصفين بسيطين بعد أن كانا صيغتي مبالغة لوصفين أبسط هما: (حَجَل - وغيّران) .

ثالثاً: هناك صيغ أخرى كثيرة تتوزع المواد لإفادة المبالغة، ولكنها أقل شيوعاً من الصيغتين السابقتين، ولا تسير على قياس منضبط في المواد التي تظهر فيها، ولكن يبدو في بعضها ميلاً نحو أفعال الصفات كـ (فَعَلَ) و(فَعُل)، فهما مبالغة لـ (فَعِيل) في الوزن الخامس، على حين ينحو بعضها الآخر باتجاه أفعال المجهود الحركي والعقلي، وأفعال الحالات العارضة كـ (فَعِيل، وفَعَلَة)، ثم إن هذه الصيغ في كثير من الأحيان تكون مبالغة لصيغ أخرى أبسط منها، ويمكن أن نلمح علاقة الاشد تقاق بينها، إذ تتم تقوية البنية لفظياً بما يتناسب مع قوة الدلالة، وزيادة التأثير البياني معنوياً، ويكون هذا عادة بمدّ المصوتات، أو تحويلها إلى مصوتات مزدوجة، أو المقابلة بينها نوعاً، وبتضعيف الصوامت، وبتكرار الأصول، وزيادة بعض الأصوات، فتتكون سلاسل اشتقاقية من الصيغ انطلاقاً من الصيغة الأبسط، وقد جهدت في تتبع علائق الاشتقاق الممكنة بين هذه الصيغ واستخلاصها قدر الإمكان ويمكن إجمالها بالآتي^(٨٦):

١ - مدّ المصوتات القصيرة: لا يبعد أن تكون بعض صيغ المبالغة ذات المصوت الطويل بعد الفاء، أو العين كـ (فَعِيل، وفَعُول، وفَعَال، وفَاعُول، ومَفَعَال) قد نتجت بهذه الطريقة من صيغ أبسط بإطالة مصوتاتها القصيرة، وهذه الأخيرة قد تكون مرتبطة بصيغ أبسط منها على النحو الآتي:

أ - (فَعُل ↔ فَعَل ↔ فَعِيل) مثل: (نَحَس ↔ نَحِس ↔ نَحِيس)، (خَصَم ↔ خَصِم ↔ خَصِيم)، و(سَلَط ↔ سَلِط ↔ سَلِيط)، و(جَهَم ↔ جَهْم ↔ جَهِيم) .

ب - (فَعُل ↔ فَعَل ↔ فَعُول) مثل: (فَطُن ↔ فَطْن ↔ فَطُون)، و(قَدْر ↔ قَدْرُ ↔ قَدُور) .

ج - (فَعُل ↔ فَعُول)، نحو: (سُدْم ↔ سُدُوم) .

د - (فَعَل ↔ فَعَال)، نحو: (لَهْم ↔ لُهَام)، و(سُرَط ↔ سُرَاط) .

هـ - (فَعُول ↔ فَاعُول)، نحو: (سَكُوت ↔ سَاكُوت)، (قَدُور ↔ قَاذُور) .

فِعَالٌ): (عَيْصُوم - عَيْصَام)، وقد يحدث هذا التناظر بين صوتين مزدوجين في بعض الصيغ نحو: (فَيْعَلَانَةٌ - فَوْعَلَانَةٌ): (عَيْسْرَانَةٌ - عَوْسْرَانَةٌ)، أو بين مصوِّت طويل وصوت مزدوج نحو: (فُعَاعِلٌ - فُعَيْعِلٌ): (صُمَامِمْ - صُمَيْصِمْ)، و(فُعَيْعِلٌ - فُعَيْعِلٌ): (سَلِيْطٌ - سَلِيْطٌ)، و(فُعَالٌ - فُعَيْلٌ): (زُمَالٌ - زُمَيْلٌ) .

٧ - تناظر الصيغ في موقع المصوِّتات وكميَّتها: في مثل: (فَعُولٌ - فُعَالٌ) ك . . (جَزُوعٌ - جَزَاعٌ)، و(هَذُومٌ - هُذَامٌ)، فكأن الصيغة الثانية مقلوبة عن الأولى، إذ أخذ الفتح موقع الضمِّ وكميَّته فمدَّ، وحلَّ الضمُّ محلَّ الفتح وقُصِرَ. وربما جرى هذا التناظر بين المصوِّتات والصوِّت المزدوج كالذي نراه بين (غُطَامِمْ، و غُطُومِمْ) .

٨ - زيادة الحروف: وهي وسيلة أخرى لرفع مستوى المبالغة وتشديدها، وغنيٌّ عن التعريف أن التاء تُراد كثيراً لهذا الغرض فتلحق آخر العديد من الصيغ، ك . . (فَاعِلٌ - خَائِنَةٌ)، و(فُعَالٌ - لَحَائِنَةٌ)، و(فُعُولٌ - فُرُورَةٌ)، و(مِفْعَلٌ - مَنزَعَةٌ)، و(مِفْعَالٌ - مِطْرَابَةٌ)، و(فَاعُولٌ - سَاكُوتَةٌ)، و(فِعْوَالٌ - هُلُوعَةٌ) وغيرها، ولكن ثمة صيغة مشهورة معروفة قد يتبادر للذهن لأوّل وهلة أن أصلها بالتاء ابتداءً لكثرتها، وهي (فُعَلَةٌ)، وتتبع مواردها في المعجم يبيِّن أن أصلها (فُعَلٌ) بدون تاء، ومن ذلك (بُلُعٌ - بُلْعَةٌ)، و(نُومٌ - نُومَةٌ)، و(سُرَطٌ - سُرْطَةٌ)، و(قُطْعٌ - قُطْعَةٌ)، و(هَجْعٌ - هُجْعَةٌ). وليس بعيداً عن هذه الصيغة (فُعَلٌ - فُعَلَةٌ)، ك . . (قَزَمٌ - قَزَمَةٌ)، و(يَقَنٌ - يَقْنَةٌ)، و(فُعَلٌ - فُعَلَةٌ)، ك . . (هَجْعٌ - هُجْعَةٌ) .

وقد يلحق المقطع (ان) بعض أوزان المبالغة - سوى وزن الوصف (فُعَلَانٌ) الذي يتوارد كثيراً - فيض في عليها وقعاً خاصاً ورنيناً قوياً، ومن ذلك (عَيْسَرٌ - عَيْسْرَانٌ)، و(سُخْنٌ - سُخْنَانٌ)، و(كُذْبٌ - كُذْبَانٌ)، و(ضِفْنٌ - ضِفْنَانٌ)، و(هَيْبٌ - هَيْبَانٌ - هَيْبَانٌ)، وقريبٌ منه (تِيَاهٌ - تِيَهَانٌ) .

٩ - تتصدّر التاء صيغاً أخرى للمبالغة ك . . (تَفْعَالٌ - تَلْعَابٌ)، ثمَّ تطوّر إلى (تَلْعَابَةٌ)، و(تَلْعَابٌ)، وهذا الأخير إلى (تَلْعَابَةٌ)، ومثله (تَكْلَامٌ، وتَكْلَامَةٌ، وتَكْلَامَةٌ)، و(تَرَعِيدٌ)، إلا أن هذه التاء كما يبدو لم تتصدّر هنا مقحمة، بل هي نتيجة الاشتقاق من صيغ فعلية مبدوءة بالتاء ك . . (تَفَاعِلٌ - تَلْعَابٌ)، أو (تَفَعَّلٌ - تَكْلَمٌ)، أو (تَفَعَّلٌ - تَرَعَدٌ)، ثمَّ طرد القياس هذه الصيغ في موادٍ أخرى نحو: (تَمْرَاحَةٌ، وتَلْقَامٌ - تَلْقَامَةٌ، وتَلْقَاعٌ - تَلْقَاعَةٌ) .

١٠ - يسهم تكرار أصول المادة في تشكيل بعض أبنية المبالغة وصياغتها، ويحصل هذا عادة في المواد المضعفة اللام، فتكرّر العين نحو: (رَجُلٌ شَحِيحٌ، وشَحَشَحٌ - شَحْشَاحٌ)، و(صَمَمٌ، وصَمِصِمٌ، وصَمَّصَامٌ - صَمَّصَامَةٌ)، و(سَمَامٌ وسَمَّسَامٌ، وسَمَّسَامٌ)، والغرض من هذا تكثير الصفة. ويردُّ أيضاً في غير المضعفة ك . . (سَلِيْطٌ - سَلِيْطٌ - سَلِيْطٌ)، و(بَعِيْرٌ عَيْثَمٌ، وعَثَمْتَمٌ)، و(دَعِبٌ، ودُعِبِبٌ). وقد يراد به الإشارة إلى تكرار الصفة: (كُذُوبٌ - كُذْبٌ)، ويوحى بعض منها بمحاكاة الهيئة الحركية وتصويرها، فضلاً عن المبالغة بالصفة، ومنه: (رَعِيدٌ، ورَعُوشٌ - رَعُوشٌ) والمرتعد والمرتعش خوفاً. وربما يتعدى الأمر إلى محاكاة الجلبة والصوت، فقالوا: بحرٌ غُطَامِمْ، و غُطُومِمْ، و غُطْمِطِمْ: عظيمٌ كثيرٌ الأمواج .

رأي في أصل صيغة (فُعَالٌ) واشتقاقها:

لا بأس أن يُعرِّج البحث أخيراً على أصل صيغة (فَعَّال)، ومصدر اشتقاقها، وهي الصيغة الأبرز بين صيغ المبالغة مع أن (فَعُول) قد تكون أكثر توارداً منها في مواد اللغة كما لاحظنا في الإحصاء الذي مرَّ سابقاً^(٨٩). وقد ذكَّرت آراء عدَّة عن هذا الأصل، إذ ربطها القدماء باسم الفاعل، فهي محوَّلة عنه لقصد المبالغة^(٩٠)، على حين عدَّها الأب هنري فلش نتيجة سلسلة اشتقاق تبتدئ بـ . . . (فَعَل)، قال: ((فصيحة (فَعَّال) هي التطوُّر النهائي لاسم الفاعل القديم (فَعْل fa'al) الذي تطوُّر إلى (فَعَّال)، ثمَّ إلى (فَعَّال)... وقد فقدت صيغة (فَعَّال) اتصَّالها بأصلها الأول، فهي تدلُّ على مضمونها باتصالها نفسياً باسم الفاعل بزنة (فَاعِل) على أنها مبالغة منه))^(٩١).

وثمة رأي ثالث نقله د. فاضل السامرائي عن بعض القدماء، وتبناه وحاول أن يعمِّمه في جميع صيغ المبالغة التي درسها، ويقوم هذا الرأي على فكرة نقل هذه الصيغ من أبواب أخرى، واسد تعاملات مباينة، و(فَعَّال) عنده منقول عن (فَعَّال) في الحرفة والصناعة^(٩٢). ولي على ما ذكر ملاحظة مفادها: أنه يتحدث عن نقل الصيغة عن أصلها نقلاً مجازياً يعبر عنه عادة بالاستعارة^(٩٣)، ويبدو من كلامه في كثير من المواضع أن معنى المبالغة في هذه الصيغ يتحقَّق بالنظر إلى الأصل. ل، وأنَّ أثر هذا النقل المجازي ما زال منظوراً حياً، وهو الذي يبرز هذا المعنى^(٩٤). ونحن إن سلَّمنا له بحدوث هذا النقل بادئ ذي بدء، إلَّا إننا لا نسلم ببقاء آلية التحول المجازي حاضرة عند كل استعمال لهذه الصيغ، بل إنَّ الصيغة قد انتقلت إلى منظومة جديدة يظهر معنى المبالغة فيها عند العدول عن استعمال صيغة بسطة معتادة إلى أخرى أكثر جدَّة وإيحاءً وتأثيراً منها، وهو عين ما أراده ابن جنِّي في قوله: ((وذلك أنك في المبالغة لا بدَّ أن تترك موصفاً إلى موصوف، إمَّا لفظاً إلى لفظ، وإمَّا جنساً إلى جنس))^(٩٥) الذي يستشهد به د. السامرائي ليؤكد ما ذهب إليه في نقل (فَعَّال) في المبالغة من (فَعَّال) في الحرفة والصناعة. وليس في كلام ابن جنِّي ما يشير إلى ما ذكر، بل يبدو مغزاه بعيداً عن ما أراد لو أكمل النص، قال: ((فاللفظ كقولك: عراض، فهذا قد تركز فيه لفظ عريض، فعراض إذا أبلغ من عريض...))^(٩٦)، فأبي كلام أوضح

من هذا في بيان الغرض المنشود، وهل يتوهم متوهم بعده أن مقصده النقل المجازي من باب إلى باب؟! ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ ثمة من يرى أن استعمال (فَعَّال) في أسماء الحرف والصناعات في العربية قد جاء متأخراً بتأثير الأرامية، فهذه الصيغة ((لم تكن في لغة الشعر القديمة وفي لغة القرآن سوى اسم فاعل للمبالغة))^(٩٧).

والرأي الذي أودَّ أن أعرض له في نهاية المطاف، ولم أجد من صدِّح به من الباحثين بوضوح بحسب ما اطَّلعت عليه، يتعلَّق بالصيغة المبالغة (فَعَّال)، وصيغة الفعل المضعَّف العين التي تدلُّ على المبالغة والتكثير (فَعَّل)، أليس الغرض نفس الغرض؟ ودالَّ هذا الغرض التضعيف هو في الصيغتين؟ فلم لا يكون (فَعَّال) الوصف مرتبطاً في أصل اشتقاقه بـ (فَعَّل)، نحو: (كَسَّرَ - كَسَّار)، و(ضَرَبَ - ضَرَّاب)، و(قَتَلَ - قَتَّال)، و(جَوَّلَ - جَوَّال)، وليس بينهما سوى مدَّ حركة العين، كما لا يفصل بين اسم الفاعل والفعل الثلاثي في مثل: (ضَحِكَ - ضَاحِك)، و(غَضِبَ - غَاضِب) سوى مدَّ حركة الفاء، ثمَّ أخذ القياس يطرد كلَّ واحدة من الصيغتين،

وينمّيها بمعزلٍ عن الأخرى، ولذلك كثيراً نجد (فَعَلَ) ولا (فَعَالٌ) منها، والعكس صحيحٌ، وأصبحت صيغة الوصف أشدَّ ارتباطاً باسم الفاعل بوصفها مبالغة له من ارتباطها بصيغة أصلها الفعلي .

وقد يقول قائلٌ: إنَّ الوصف المَطرَد المنقاس من (فَعَلَ) هو (مُفَعَّلٌ)، فكيف يكون فعلاً وصفاً مأخوذاً منه أيضاً؟ وهو تساؤلٌ - لا ريب - مشرّوعٌ ووجيهٌ، ولكن ما يبدو ظاهراً أمراً مُستبعداً مُستغرباً هنا نراه مُتقبلاً مُستساغاً في موضعٍ آخر من النظام اللغوي للعربية، فالفعل مثلاً يكون مرتبطاً بأكثر من مصدرٍ، فهناك مصدرٌ قياسي، وآخر سماعي، وثالث ميمي، وقصارى ما في الأمر أن فعلاً قد ابتعدَ عن (فَعَلَ)، وارتبطَ باسم الفاعل - كما ذُكرَ آنفاً - وليس بينهما علاقة اشتقاق مثلاً ارتبطت صيغة (فَعَالٌ) بـ . . . (فَعِيلٌ) في المبالغة، وهي أبعد ما تكون قد انحدرت منها اشتقاقاً، إلا أن تجاورهما في الاستعمال اللغوي بمعنى واحد خلق بينهما وشيجة جديدة تقوم على التدرج في قوّة هذا المعنى، فالقديم المُعتاد أقلُّ دلالة، والطريف غير المُعتاد أكثر بياناً وأشدَّ تأثيراً، ثمَّ درج القياس يبني على هذا النموذج الجديد ويشدّ به، فنتج عن ذلك أن أُحكمت الصلة بين (فَعَالٌ، وفَاعِلٌ)، و(فَعَالٌ، وفَعِيلٌ)، وابتعدا عن أصليهما الاشتقائيين .

الختام :

خلصَ البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها بالآتي:

- إنَّ الفكرة العامّة التي كانت منطلق البحث وأساسه تنصُّ على أن معنى التكثر والمبالغة ليس هو مدلول الصيغة فحسب، بل هو متحصّلٌ من استعمال هذه الصيغة بإزاء صيغة أخرى أبسط منها، وأكثر شيوعاً واعتياداً، وهو أمرٌ يصدّق في المصدر (التفعّل) في مقابل (الفعل) أو غيره، وفي الفعل (فَعَلَ) في مقابل (فَعَلٌ)، أو (أفَعَلَ) مثلاً، وكذلك الحال في صيغ الصفات .
- لا يدلُّ (أفَعَلَ، وأفعالٌ) على المبالغة في الأصل، وما ذهب إليه أكثر المحدثين، وبعض القدماء قبلهم فيهما يعبرُ عن تغيير النظرة إلى هذين البناءين، إذ أخذوا يستشعرون معنى المبالغة فيهما لوجود صيغة أبسط معهما في عدد من المواد، وقد حدا هذا ببعضهم إلى أن يوجدوا تلك الصيغة الأبسط في مواد أخرى تخلو منها لتأكيد دلالة المبالغة لهما .
- استناداً إلى الفكرة الرئيسة التي انطلق منها هذا البحث تكون (فَعَلانٌ)، و(فَعَلَ)، و(فَعِيلٌ) صيغ مبالغة إذا وُجِدَ إلى جانبها في الاستعمال صيغ صفات أضعف منها، وبخلاف ذلك تعدّ صفات مشبهة .
- يمكن أن يكون لمعنى بعض المواد تأثير كبير في تحديد دلالتها على الحدوث أو الثبات، أكثر مما يكون للصيغة، وبهذا قد نجد تفاوتاً بيناً في هذه الدلالة بين صفات لها الصيغة نفسها كـ . . . (عَطشانٌ)، و(جربانٌ) على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى قد يتأتى معنى المبالغة والقوّة البيانية للوصف من مدلول المادة بالمقارنة مع مادة أخرى تشاركها المعنى العام، ولكنها أبسط دلالة كـ . . . (فزعٌ) مقارنة بـ . . . (خائفٌ)، وليس الأمر في المبالغة منوطاً بالصيغة فحسب .

- إنَّ تحديد المبالغة في أيّ صيغة من الصيغ بمعنى واحد، وحصرها في حيز دلالي ضيق، أمرٌ يفتقر إلى الدقة، ولا يؤيده واقع استعمال هذه الصيغ في كثير من المواد اللغوية بحسب ما يشير المعنى اللغوي لها؛ لأنّ لمضمون المادة تأثير واضح. ح في تكييف دلالة المبالغة وتنويعها، فتارة يراد بها دوام الفعل، وثانية كثرته وتكراره، وثالثة شدته وقوته، ورابعة حركيته وسرعته، وخامسة جودته وحسنه .
- يبيّن اس نقراء المادة اللغوية في معجمات العربية أنّ ص يغ المبالغة تشيع وتكثر عادة في المواد ذات الدلالة السلبية الذميمة غير المس تحسنة، وأنّ ص يغة (فَعَال) التي أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياس ص وغها من مصدر جميع الأفعال المتعدية واللازمة، إنّما تشيع في أفعال المجهود الحركي والعقلي، وتقلّ بالتدرّج كلّما اتّجهنا إلى أفعال الصّفات، ولا تتعلّق مس آلة قياسها وإطرادها بتعدي الأفعال أو لزومها فقط. أمّا (فَعُول)، فيكاد يكون ص يغة مبالغة فحسب، ويندر أن يأتي ص فة مشبّهة بخلاف ما يوحي به قرار مجمع اللغة العربية المتعلّق بهذا البناء الذي نصّ على قياس صوغه صفةً مشبّهة أو صيغة مبالغة .
- رجّح البحث أن تكون ثمة علاقة اشتقاقية في الأصل بين ص يغة الفعل الدال على التكرير، (فَعَل)، و ص يغة المبالغة (فَعَال)، ثمّ أخذ البناءان يبتعدان عن بعضهما، وافترق قياس كل واحد منهما عن الآخر، وارتبط (فَعَال) بـ (فَاعِل) بوصفه بناء يُنقل إليه اسم الفاعل لإفادة المبالغة، وتماثل هذا الصلة بين (فَعِيل)، و(فَعَال) .

هوامش البحث:

- ١ – من أسرار اللغة / د. إبراهيم أنيس : ١٥٦ .
- ٢ – كتاب سيبويه : ٤ / ٨٣ .
- ٣ – ذكر السيوطي منها اثني عشر صديغة، ينظر : المزهري في علوم اللغة وأنواعها/ السيوطي : ٢ / ٢٤٣ ، وبلغ بها د. عايد الثبتي ثلاثين صديغة، ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة – جمعاً ودراسة وتقويماً / د. خالد بن سعود بن فارس : ٤٧٩ .
- ٤ – كتاب سيبويه : ٤ / ٨٤ .
- ٥ – المصدر نفسه : ٤ / ٦٢ .
- ٦ – ينظر: المصدر نفسه : ٤ / ٥٥ – ٥٦ .
- ٧ – الأنعام : ٣٧ ، وفيها : ((وَلَوْلَا نَزْلَ عَلَيْهِ آيَةٌ)) .
- ٨ – ذكر بعضهم أنّ البناءين كليهما يدلان على المبالغة، ينظر : مصباح الطالب في بحث المطالب/ المعلم بطرس البستاني: ١٥ ، وفصل الخطاب في أصول لغة الأعراب/ الشيخ ناصيف البيازجي: ١٤، وقصر آخرون دلالة المبالغة على (أفعال) فحسب، ينظر: غنية الطالب ومنية الراغب/ أحمد فارس الشدياق: ١٣ ، ومبادئ العربية في الصرف والنحو/ المعلم رشيد الشرتوني : ٢١ .
- ٩ – شذا العرف في فن الصرف/ الشيخ أحمد الحملاوي: ٤٢ .
- ١٠ – المصدر نفسه: ٣٧ ، وتنظر: ٤٥ .
- ١١ – دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال/ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: ٧٤ .
- ١٢ – ينظر: عمدة الصرف / د. كمال إبراهيم : ٣٩ .
- ١٣ – ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه/ د. خديجة الحديثي: ٣٩٩، ٤١٤، والتطور اللغوي التاريخي/ د. إبراهيم السامرائي: ٧٤ – ٧٥ ، ودراسات في علم الصرف/ د. عبد الله درويش: ١٧، والصرف العربي صياغة جديدة / د. عبد الجواد حسين البابا، ود. زين كامل الخوسبي: ٥٥، والزوائد في الصيغ في اللغة العربية في الأفعال/ د. زين كامل الخوسبي: ٨٧ – ٨٨ ، ١١١ – ١١٢ .

- ١٤ - ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٤٥ ، ودروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال: ٧٨ ، وعمدة الصرف: ٤٣ ، والصرف العربي صياغة جديدة: ٥٦ .
- ١٥ - ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥ - ٢٦ ، ٧٦ ، والمقتضب/ المبرد: ١ / ٧٦ ، ٧٧ - ٧٨ ، ٢ / ١٠٢ ، والأصول في النحو/ ابن السراج: ٣ / ٩٤ - ٩٥ ، وكتاب التكملة / أبو علي الفارسي: ٥٢٩ ، والمنصف / ابن جنبي: ١ / ٧٨ ، ٨٠ - ٨١ ، وشرح المفصل/ ابن يعيش: ٤ / ٤٤٣ ، والممتع في التصريف/ ابن عصفور: ١ / ١٩٥ - ١٩٦ ، وشرح التسهيل/ ابن مالك: ٣ / ٤٥٩ - ٤٦٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاسترأبادي: ١ / ١١٢ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي: ١ / ١٧٧ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين السيوطي: ٦ / ٢٨ - ٢٩ ، وحاشية الصبان: ٤ / ٣١٨ .
- ١٦ - ينظر: مفتاح العلوم / السكاكي: ٩٣ - ٩٤ ، وشرح التصريف العزي/ التفتازاني: ٨٦ .
- ١٧ - ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٣١٨ ، والمنصف: ١ / ٨٠ ، وشرح المفصل / ابن يعيش: ٤ / ٤٤٣ .
- ١٨ - ينظر: العربية الفصحى / هنري فليش: ٤٤ ، والتطور اللغوي التاريخي: ٧٤ - ٧٥ .
- ١٩ - كتاب سيبويه: ٤ / ٢٥ - ٢٦ .
- ٢٠ - ينظر: التطور النحوي للغة العربية/ برجستراسر: ١٠٥ .
- ٢١ - ينظر: شرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاسترأبادي: ١ / ١١٢ ، وحاشية الصبان: ٤ / ٥٣١٨ .
- ٢٢ - كتاب سيبويه: ٧٦ .
- ٢٣ - لسان العرب/ ابن منظور: ٤ / ٨١ ، (بهر) .
- ٢٤ - ينظر: كتاب سيبويه: ٧٦ .
- ٢٥ - ينظر: دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال: ٧٨ .
- ٢٦ - ينظر: مصباح الطالب في بحث المطالب: ١٥ ، وشذا العرف: ٤٥ .
- ٢٧ - ينظر: دراسات في علم الصرف: ١٧ .
- ٢٨ - كتاب سيبويه: ٤ / ٥٧ .
- ٢٩ - من علماء العربية من صرح بتطابق هذه الصيغ الثلاث أو بعضها في المعنى كالأزهري في تهذيب اللغة: ٣ / ١٦٩ ، (عار)، وابن عصفور في الممتع: ١ / ١٩٥ ، وابن مالك في: شرح التسهيل: ٣ / ٤٦٠ .
- ٣٠ - ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ١١٠ - ١١٤ ، وشرح المفصل / ابن يعيش: ٤ / ٨٦ - ٩٣ .
- ٣١ - ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث/ د. الطيب البكوش: ٨٥ ، ٨٧ .
- ٣٢ - ينظر: شرح المفصل / ابن يعيش: ٤ / ١٠٨ - ١٠٩ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤ / ٤١١ ، وفي أصول اللغة / أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٢ / ١٣ - ١٤ .
- ٣٣ - يعول بعض الباحثين على دلالاتي الحدوث والثبات للحكم بعد الصفة اسم فاعل أو صفة مشبهه ، فما كان منها حادثاً فهو اسم فاعل مهما كانت صديغته، وما كان دالاً على الثبات فهو صفة مشبهة حتى إذا كان على وزن (فَاعِل) ينظر: أبنية الصرف فغي كتاب سيبويه: ٢٥٩ ، ٢٦٣ - ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- ٣٤ - ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٣ .
- ٣٥ - ينظر: همع الهوامع: ٦ / ٥٨ ، وعمدة الصرف: ٨٩ - ٩٠ ، ودراسات في علم الصرف: ٦٥ ، والمهذب في علم التصريف/ د. صلاح مهدي الفرطوسي، ود. هاشم طه شلاش: ٢٥٣ ، ٢٥٤ .
- ٣٦ - ينظر: تطبيقات في المناهج اللغوية / د. إسماعيل أحمد عمارة: ١٧٢ - ١٧٣ .
- ٣٧ - ينظر: كتاب سيبويه: ٤ / ٢٠ ، ٢٣ - ٢٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين الاسترأبادي: ١ / ١٤٦ .
- ٣٨ - ينظر: معاني الأبنية في العربية/ د. فاضل السامرائي: ٩٤ .
- ٣٩ - المصدر نفسه: ٩٤ .
- ٤٠ - ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٧٣ ، ويُقارن بالمصدر نفسه: ٢٧٨ ، والمهذب في علم التصريف: ٢٨٣ ، ويُقارن بالمصدر نفسه: ٢٢٥ ، ومعاني الأبنية في العربية: ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ : (أشْر، وْفَرِحَ، وَنَكِدَ) صفاتٌ مشبهة، ويُقارن بأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٨٢ : (فَرِحَ) صيغة مبالغة، وبأبنية المبالغة ودلالاتها في القرآن الكريم/ د. خميس فزاع عمر الدليمي: ٨٢ ، ١٩٩ - ٢٠٠ ، (أشْر، وَفَرِحَ، وَنَكِدَ) صفات مبالغة .
- ٤١ - دراسات في علم الصرف: ٥٢ - ٥٣ .

- ٤٢ - ينظر: لسان العرب: ٢ / ٥١٠ ، (كرم) .
- ٤٣ - ينظر: المصدر نفسه: ١١ / ٤٧ ، (بخل) .
- ٤٤ - ينظر: المصدر نفسه: ١٠ / ٣٢٦ ، (ليق) .
- ٤٥ - العربية الفصحى : ٩٥ .
- ٤٦ - لسان العرب: ٢ / ٥٩١ ، (مرح)، وينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٢٠ ، (أشر)، ٤ / ٦٨ - ٦٩ ، (بطر) .
- ٤٧ - ينظر: المصدر نفسه: ٨ / ٢٥١ ، (فزع)، ١٠ / ٣٠٤ ، (فرق) .
- ٤٨ - ينظر: المصدر نفسه: ١٣ / ٥٩٣ ، (نهم)، ٣ / ٥٠٦ ، (شره) .
- ٤٩ - ينظر: المصدر نفسه: ٨ / ٣٧٤ ، (هلع) .
- ٥٠ - ينظر: المصدر نفسه: ١٢ / ٦٠٧ ، (هرم) .
- ٥١ - ينظر: المصدر نفسه: ١٢ / ٢٠٨ ، (دمم)، ٨ / ١٨٦ ، (شنع)، ٨ / ٢٥٤ ، (قطع) .
- ٥٢ - ينظر: المصدر نفسه: ٦ / ٦٤ ، (خسس)، ١١ / ٢٨٠ ، (رذل) .
- ٥٣ - ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٤٩٥ ، (شحح) .
- ٥٤ - ينظر: الفروق اللغوية/أبو هلال العسكري: ٣٦ ، ودرة الغواص في أوهام الخواص/القاسم بن علي الحريري: ٧٨ ، ومعاني الأبنية في العربية: ١٠٧ .
- ٥٥ - ينظر: لسان العرب: ٨ / ٨٧ ، (دفع) .
- ٥٦ - ينظر: المصدر نفسه: ٨ / ١٩٧ ، (صرع) .
- ٥٧ - ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٢٥١ ، (خطر) .
- ٥٨ - ينظر: المصدر نفسه: ٦ / ٩٥ ، (رجس) .
- ٥٩ - ينظر: المصدر نفسه: ٧ / ٣١٤ ، (سرط) .
- ٦٠ - ينظر: المصدر نفسه: ١١ / ٦٧٤ ، (نقل) .
- ٦١ - أدب الكاتب: / ابن قتيبة : ٢٥٥ .
- ٦٢ - ينظر: لسان العرب: ١ / ٥٥٧ ، (طرب) .
- ٦٣ - ينظر: المصدر نفسه: ١٣ / ١١١ ، (حزن) .
- ٦٤ - ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٥٨٥ ، (لوح) .
- ٦٥ - ينظر: المصدر نفسه: ١٣ / ٢٩٩ ، (عون) .
- ٦٦ - ينظر: ديوان الأدب / الفاربي: ١ / ٨٥ ، ومعاني الأبنية في العربية : ١١٤ .
- ٦٧ - النحل: ١٢٠ - ١٢١ .
- ٦٨ - الإسراء : ٢ - ٣ .
- ٦٩ - ينظر: همع الهوامع: ٥ / ٨٨ ، ومعاني الأبنية في العربية: ١١٤ .
- ٧٠ - الفروق اللغوية : ٣٦ ، وينظر: درة الغواص : ٧٨ .
- ٧١ - لسان العرب: ٨ / ٤٧ ، (جزع) .
- ٧٢ - ينظر: المصدر نفسه: ٨ / ٦٤ ، (خدع) .
- ٧٣ - ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥٤٣ ، (ضرب) .
- ٧٤ - ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٤٨٨ ، (شرب) .
- ٧٥ - ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٦٤٩ ، (غضب) .
- ٧٦ - ينظر: المصدر نفسه: ٨ / ٢٥ ، (بيع) .
- ٧٧ - ينظر: المصدر نفسه: ٨ / ٤٧ ، (جزع) .
- ٧٨ - ينظر: المصدر نفسه: ٨ / ٣٧٥ ، (هلع) .
- ٧٩ - ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٦٤٩ ، (غضب) .
- ٨٠ - ينظر: المصدر نفسه: ٨ / ٦٤ ، (خدع) .

- ٨١ - ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٧٦ ، (دعب) .
- ٨٢ - ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٧٠٤ ، (كذب) .
- ٨٣ - ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج: ٢ ، ١٩٣٥م : ٣٥ ، ٥٣ - ٦٢ ، والقرارات النحوية والتصد . ريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة - جمعاً ودراسة وتقويماً : ٤٥٦ - ٤٥٩ .
- ٨٤ - ينظر مثلاً: شذا العرف : ٧٦ ، وعمدة الصرف: ٩٠ ، وأبنية الصرف في كتاب سيوييه: ٢٧٥ - ٢٧٩ ، ودراسات في علم الصرف: ٦٥ .
- ٨٥ - ينظر: في أصول اللغة : ٢/ ٣ - ٧ .
- ٨٦ - الأمثلة التي سترد في هذا الموضوع مأخوذة من معجم لسان العرب، وتبين موادها مواضعها منه، ولكثرتها لم اثبت أرقام الصفحات تجنباً للإطالة .
- ٨٧ - كتاب سيوييه : ٤ / ٣٥٦ ، والمخصص/ ابن سيده : ٢/ ١٢٤ ، ومفتاح العلوم : ٨٦ ، ٩٩ .
- ٨٨ - تشير هذه العلامة (*) إلى أن البناء مفترض ولكن مسار تطوّر سلسلة الصيغ يقتضيه .
- ٨٩ - ربّما يكون سيوييه قد راعى هذه الكثرة العددية في ترتيبه لصيغ المبالغة: (فَعُول، فَعَال، مَفْعَال، فَعِل، فَعِيل)، ينظر: كتاب سيوييه : ١/ ١١٠ .
- ٩٠ - ينظر: المصدر نفسه : ١/ ١١٠ ، والمقتضب: ٢/ ١١٣ ، وارتشاف الضرب : ٥ / ٢٢٨١ ، وهمع الهوامع: ٥ / ٨٦ .
- ٩١ - العربية الفصحى : ٧٩ .
- ٩٢ - ينظر: معاني الأبنية في العربية : ١٠٧ - ١٠٨ .
- ٩٣ - ينظر: المصدر نفسه: ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ .
- ٩٤ - ينظر : المصدر نفسه : ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ .
- ٩٥ - الخصائص / ابن جني : ٤٨ ، وقد استشهد د. فاضل السامرائي بهذا النصّ في كتابه : معاني الأبنية في العربية : ١٠٨ .
- ٩٦ - الخصائص : ٤٨ .
- ٩٧ - العربية الفصحى: ٧٩ .

مصادر البحث ومراجعته :

* القرآن الكريم:

١ - الكتب:

١. أبنية الصرف في كتاب سيوييه، د. خديجة الحديثي ، ط: ١، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٥ م .
٢. أبنية المبالغة ودلالاتها في القرآن الكريم، د. خميس فزاع عمير الدليمي، ط: ١، دار النهضة، دمشق، ٢٠١٠ م .
٣. أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ .)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: ٤، مطبعة السعادة ، ١٩٦٣ .
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت: ٥٧٤٥ هـ .) ، ، تح: د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، ط: ١ ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .
٥. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ .) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، ط: ٤ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٩ م .
٦. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ط: ١ ، (د. ط) تونس ، ١٩٧٣ م .
٧. تطبيقات في المناهج اللغوية ، د. إسماعيل أحمد عمارة ، ط: ١ ، دار وائل، عمان ، ٢٠٠٠ م .
٨. التطور اللغوي التاريخي ، د. إبراهيم السامرائي ، ط: ٢ ، دار الاندلس ، بيروت ، ١٩٨١ م .

٩. التطور النحوي للغة العربية - محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية المستشرق الألماني برجستراسر ، أخرجه وصححه وعلق عليه : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي / الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ، ط: ٤ .
١٠. تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠ هـ .) ، تح : عبد السلام هارون ، وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، (د.ت) .
١١. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦ هـ .)، تح : د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية صيدا - بيروت، ٢٠٠٩م .
١٢. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح: محمد علي النجار ، ط: ٤ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .
١٣. دراسات في علم الصرف، د. عبد الله درويش ، ط: ٣ ، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٩٧٨م .
١٤. درة الغواص في أوهام الخواص ، القاسم بن علي الحريري (ت: ٥١٦ هـ .) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط: ١ ، المكتبة العصري ، بيروت، ٢٠٠٣م .
١٥. دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م .
١٦. ديوان الأدب ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت: ٣٥٠ هـ .) ، تح: د. أحمد مختار عمر ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٤م .
١٧. الزوائد في الصيغ في اللغة العربية - في الأفعال، د. زين كامل الخوسيكي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (د.ت) .
١٨. شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي، المكتبة الثقافية، بيروت، (د.ت) .
١٩. شرح التسهيل لابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي (ت: ٦٧٢ هـ .) ، تح: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، ط: ١ ، هجر للطباعة ، مصر ، ١٩٩٩م .
٢٠. شرح التصريف العزي، العلامة سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٣ هـ .)، عني به محمد جاسم الحمد، ط: ١ ، دار المنهاج، جدة ، ٢٠١١م .
٢١. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ .)، تح: د. عبد العال سالم مكر ، ط: ١ ، عالم الكتب / الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٠م .
٢٢. شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت: ٦٨٦ هـ .) ، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .

٢٣. شرح المفصل للزمخشري ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط: ١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠٠١ م .
٢٤. الصرف العربي - صياغة جديدة، د. عبد الجواد حسين البابا، ود. زين كامل الخوسيكي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٨ .
٢٥. العربية الفصحى - نحو بناء لغوي جديد ، هنري فلش ، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين ، ط: ٢، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
٢٦. عمدة الصرف، د. كمال إبراهيم، ط: ٢، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٧ م .
٢٧. غنية الطالب ومنية الراغب، أحمد فارس الشدياق، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، (د.ت) .
٢٨. الفروق اللغوية ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تح: محمد باسل العيون السود، ط: ٢، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣ م .
٢٩. فصل الخطاب في أصول لغة الأعراب، الشيخ ناصيف اليازجي، (د.ط)، بيروت، ١٨٨٧ م .
٣٠. في أصول اللغة ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، (ج: ٢) أخرجه محمد شوقي أمين ، ومصطفى حجازي ، ط: ١ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .
٣١. القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسةً وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستون، خالد بن سعود بن فارس العصيمي، ط: ١، دار التدمرية، الرياض - ودار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٣ م .
٣٢. كتاب التكملة ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، تح: د. كاظم بحر المرجان ، ط/٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ٢٠١٠ م .
٣٣. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط: ٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
٣٤. لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .
٣٥. مبادئ العربية في الصرف والنحو، المعلم رشيد الشرتوني، ط: ٤ ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٤٣ .
٣٦. المخصّص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
٣٧. المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) ، شرح وضبط وتعليق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار أحياء الكتب العربية ، (د.ت)

- ٣٨ . مصباح الطالب إلى بحث المطالب، المعلم بطرس البستاني، (د.ط)، بيروت، ١٨٥٤ م .
- ٣٩ . معاني الأبنية في العربية ، د. فاضل صالح السامرائي ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، (د. ت) .
- ٤٠ . مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي(ت٦٢٦ هـ .)، تح: د. عبد الحميد هندراوي، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠ م .
- ٤١ . المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥ هـ .)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .
- ٤٢ . الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت:٦٦٩ هـ .)، تح: د. فخر الدين قباوة ، ط: ٣ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٨ م .
- ٤٣ . من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنس ، ط: ٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ م .
- ٤٤ . المنصف شرح كتاب التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي(ت٣٩٢ هـ .) ، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط: ١ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر، ١٩٥٤ م .
- ٤٥ . المهذب في علم التصريف، د. صلاح مهدي الفرطوسي، ود. هاشم طه شلاش، ط: ١ ، مطابع بيروت الحديثة، بيروت، ٢٠١١ م .
- ٤٦ . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١ هـ .) ، تح : عبد السلام محمد هارون و د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب/ الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .
- ٢ - الدوريات:
- ٤٧ . مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج: ٢ ، القاهرة ، ١٩٣٥ م .

Sources and References:

The Holy Quran

Books:

1. Morphological Structures in Sibawayh's Book, by Dr. Khadija Al-Hadithi, 1st ed., Al-Nahda Library, Baghdad, 1965.
2. Hyperbolic Structures and Their Meanings in the Holy Quran, by Dr. Khamis Faza Amayr Al-Dulaimi, 1st ed., Al-Nahda Publishing House, Damascus, 2010.
3. Adab al-Katib, by Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutayba (d. 276 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, 4th ed., Al-Saada Press, 1963.
4. Ar-Rishaf al-Darb min Lisan al-Arab, by Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Dr. Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji Library, 1st ed., Cairo, 1998.
5. The Principles of Grammar, by Abu Bakr Muhammad bin Sahl Al-Sarraj Al-Nahwi Al-Baghdadi (d. 316 AH), edited by Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, 4th ed., Al-Risala Foundation, Beirut, Lebanon, 1999.



6. Arabic Morphology Through Modern Phonetics, by Al-Tayeb Al-Bakoush, 1st ed., (n.p.), Tunisia, 1973.
7. Applications in Linguistic Methods, by Dr. Ismail Ahmed Amayra, 1st ed., Dar Wael, Amman, 2000.
8. Historical Linguistic Development, by Dr. Ibrahim Al-Samarrai, 2nd ed., Al-Andalus Publishing House, Beirut, 1981.
9. The Grammatical Development of the Arabic Language – Lectures Delivered at the Egyptian University by the German Orientalist Bergsträsser, edited and annotated by Dr. Ramadan Abdul Tawab, Al-Khanji Library / International Printing Company, Cairo, 2003, 4th ed.
10. Tahdhib al-Lugha, by Abu Mansur Muhammad bin Ahmad Al-Azhari (d. 370 AH), edited by Abdul Salam Harun, et al., Egyptian House for Authorship and Translation, Cairo, (n.d.).
11. Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmuni's Explanation of Ibn Malik's Alfiyya, by Muhammad bin Ali Al-Sabban (d. 1206 AH), edited by Dr. Abdul Hamid Hindawi, Al-Asriya Library, Sidon – Beirut, 2009.
12. Al-Khasa'is, by Abu Al-Fath Uthman bin Jinni, edited by Muhammad Ali Al-Najjar, 4th ed., General Cultural Affairs House, Baghdad, 1990.
13. Studies in Morphology, by Dr. Abdullah Darwish, 3rd ed., University Student Library, Mecca, 1978.
14. Durra al-Ghawwas fi Awhaam al-Khawass, by Al-Qasim bin Ali Al-Hariri (d. 516 AH), edited by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, 1st ed., Al-Asriya Library, Beirut, 2003.
15. Lessons in Morphology in Introductions and Verb Conjugation, by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Talaia, Cairo, 2005.
16. Diwan al-Adab, by Abu Ibrahim Ishaq bin Ibrahim Al-Farabi (d. 350 AH), edited by Dr. Ahmed Mukhtar Omar, General Authority for Amiri Press Affairs, Cairo, 1974.
17. Additions in Arabic Forms – In Verbs, by Dr. Zain Kamel Al-Khousiki, University Knowledge House, Alexandria, (n.d.).
18. Shatha al-Arf fi Fan al-Sarf, by Sheikh Ahmed Al-Hamawi, Cultural Library, Beirut, (n.d.).
19. Sharh al-Tashil by Ibn Malik, by Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah Al-Tai Al-Jiani Al-Andalusi (d. 672 AH), edited by Dr. Abdul Rahman Al-Sayed and Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtun, 1st ed., Hajar Printing, Egypt, 1999.
20. Sharh al-Tasrif al-Izi, by Allama Saad al-Din al-Taftazani (d. 793 AH), edited by Muhammad Jassim Al-Hamad, 1st ed., Dar Al-Minhaj, Jeddah, 2011.
21. Sharh al-Radhi on Kafiya Ibn al-Hajib, by Sheikh Radhi al-Din Muhammad bin al-Hasan al-Istrabadi (d. 686 AH), edited by Dr. Abdul Aal Salem Makr, 1st ed., Alam Al-Kutub / International Printing Company, Cairo, 2000.
22. Sharh Shafia Ibn al-Hajib, by Radhi al-Din Muhammad bin al-Hasan al-Istrabadi al-Nahwi (d. 686 AH), edited by Muhammad Noor Al-Hassan, Muhammad Al-Zafzaf, and Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, (n.d.).
23. Sharh al-Mufassal by Al-Zamakhshari, by Muwaffaq al-Din Abu al-Baqqa Yish bin Yish al-Mawsili (d. 643 AH), edited and annotated by Dr. Emile Badi Yaqoub, 1st ed., Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 2001.
24. Arabic Morphology – A New Formulation, by Dr. Abdul Jawad Hussein Al-Baba and Dr. Zain Kamel Al-Khousiki, University Youth Foundation, Alexandria, 1988.
25. Classical Arabic – Towards a New Linguistic Structure, by Henry Fleisch, translated by Dr. Abdul Sabour Shahin, 2nd ed., Dar Al-Mashriq, Beirut, 1983.
26. Umda al-Sarf, by Dr. Kamal Ibrahim, 2nd ed., Al-Zahraa Press, Baghdad, 1957.





27. Ghina al-Talib wa Munya al-Raghib, by Ahmed Faris Al-Shidyaq, Dar Al-Maarif for Printing and Publishing, Sousse, (n.d.).
28. Linguistic Differences, by Abu Hilal Al-Hasan bin Abdullah bin Sahl Al-Askari, edited by Muhammad Basil Al-Ayoun Al-Soud, 2nd ed., Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 2003.
29. Fasl al-Khitab fi Usul Lughah al-Arab, by Sheikh Nasif Al-Yaziji, (n.p.), Beirut, 1887.
30. In the Fundamentals of Language, by the Arabic Language Academy in Cairo, (Vol. 2), edited by Muhammad Shawqi Amin and Mustafa Hijazi, 1st ed., General Authority for Amiri Press Affairs, Cairo, 1975.
31. Grammatical and Morphological Decisions of the Arabic Language Academy in Cairo – Collection, Study, and Evaluation until the End of the Sixty-First Session, by Khalid bin Saud bin Faris Al-Asimi, 1st ed., Dar Al-Tadmuriya, Riyadh – and Dar Ibn Hazm, Beirut, 2003.
32. Kitab al-Takmila, by Abu Ali Al-Hasan bin Ahmad bin Abdul Ghafar Al-Nahwi, edited by Dr. Kazem Bahr Al-Marjan, 2nd ed., Alam Al-Kutub, Beirut, 2010.
33. Kitab Sibawayh, by Abu Bishr Amr bin Uthman bin Qanbar (180 AH), edited and explained by Abdul Salam Muhammad Harun, 3rd ed., Alam Al-Kutub, Beirut, 1983.
34. Lisan al-Arab, by Abu Al-Fadl Jamal Al-Din Muhammad bin Makram bin Manzur Al-Afriqi Al-Misri (d. 711 AH), Dar Sader, Beirut, (n.d.).
35. Principles of Arabic in Morphology and Grammar, by Al-Muallim Rashid Al-Shartouni, 4th ed., Catholic Press, Beirut, 1943.
36. Al-Mukhasas, by Abu Al-Hasan Ali bin Ismail Al-Nahwi Al-Lughawi known as Ibn Sidah (d. 458 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, (n.d.).
37. Al-Muzhir fi Ulum al-Lugha wa Anwa'iha, by Abdul Rahman Jalal Al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH), explained, annotated, and commented by Muhammad Ahmed Jad Al-Mawla, Ali Muhammad Al-Bajawi, and Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiya, (n.d.).
38. Misbah al-Talib ila Bahth al-Matalib, by Al-Muallim Butrus Al-Bustani, (n.p.), Beirut, 1854.
39. Meanings of Structures in Arabic, by Dr. Fadel Saleh Al-Samarrai, supported by the University of Baghdad for publication, (n.d.).
40. Miftah al-Ulum, by Abu Yaqub Yusuf bin Muhammad bin Ali Al-Sakkaki (d. 626 AH), edited by Dr. Abdul Hamid Hindawi, 1st ed., Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 2000.
41. Al-Muqtab, by Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muhammad Abdul Khaliq Adhima, Alam Al-Kutub, Beirut, (n.d.).
42. Al-Mumt'a fi Al-Tasrif, by Ibn Asfour Al-Ishbili (d. 669 AH), edited by Dr. Fakhr Al-Din Qabawa, 3rd ed., Dar Al-Afaq Al-Jadida, Beirut, 1978.
43. From the Secrets of Language, by Dr. Ibrahim Anis, 7th ed., Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1985.
44. Al-Munsif Sharh Kitab Al-Tasrif, by Abu Al-Fath Uthman bin Jinni Al-Nahwi (d. 392 AH), edited by Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, 1st ed., Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons Press, Egypt, 1954.
45. Al-Muhadhab fi Ilm Al-Tasrif, by Dr. Salah Mahdi Al-Fartousi and Dr. Hashim Taha Shlash, 1st ed., Modern Beirut Press, Beirut, 2011.
46. Ham' Al-Hawami' fi Sharh Jam' Al-Jawami', by Jalal Al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Abdul Salam Muhammad Harun and Dr. Abdul Aal Salem Makram, Alam Al-Kutub / International Printing Company, Cairo, 2001.





47. Journal of the Royal Arabic Language Academy, Vol. 2, Cairo, 1935.

